اليوباف
alubaf
بنك اليوباف العربي الدولي ش.م.ب (م)
Alubaf Arab International Bank B.S.C.(c)

التقرير السنوي 2013

المحتويات

نبذة عن البنك

3 رؤيتنا ورسالتنا
4 المؤشرات المالية

مجلس الإدارة

6 السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة
8 تقرير مجلس الإدارة
10 السيرة الذاتية للإدارة التنفيذية
12 تقرير الرئيس التنفيذي
14 حوكمة الشركات
28 الهيكل التنظيمي

القوائم المالية 2013

30 تقرير مدققي الحسابات
31 قائمة المركز المالي
32 قائمة الدخل
33 قائمة الدخل الشامل
34 قائمة التدفقات النقدية
35 قائمة التغيرات في الحقوق
36 إيضاحات حول القوائم المالية

دليل الإتصال

نبذة عن البنك

يقوم بنك اليوباف بتوفير حلول مصرفية فعالة لكافة المنتجات المصرفية الدولية من خلال خدماته والتي تشتمل على الخزينة والتمويل والقروض التجارية.

بنك اليوباف العربي الدولي ش.م.ب. (مقفلة) بنك للخدمات المصرفية مسجل في مملكة البحرين.

أعيد نشاط اليوباف في المنطقة اعتباراً من شهر ديسمبر 2007 .

تشمل عمليات اليوباف خدمات الخزينة وتمويل التجارة والإقراض.

رؤيتنا ورسالتنا

رؤية البنك

يسعى بنك اليوباف العربي الدولي ليصبح بنكاً رئيسياً في مجال الخدمات المصرفية وذلك بتقديم خدمات منافسة وحلول مصرفية فعّالة لعملائه.

رسالة البنك

تعزيز الأهمية وتعظيم الربحية للمساهمين من خلال إدارة مالية مدروسة للموارد ونجاعة في إدارة المخاطر والتكاليف.

المؤشرات المالية

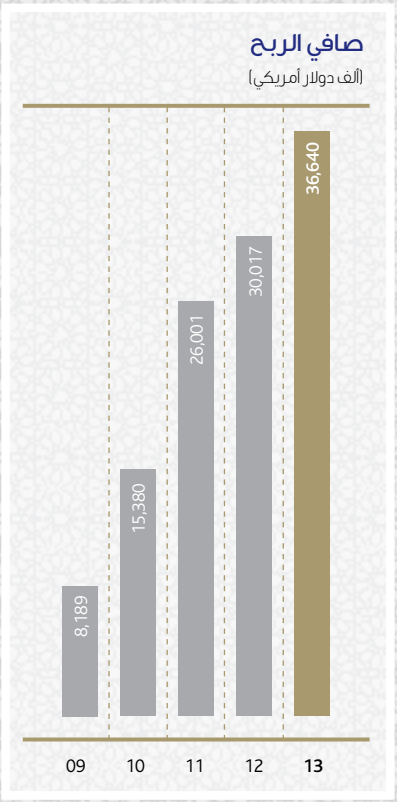

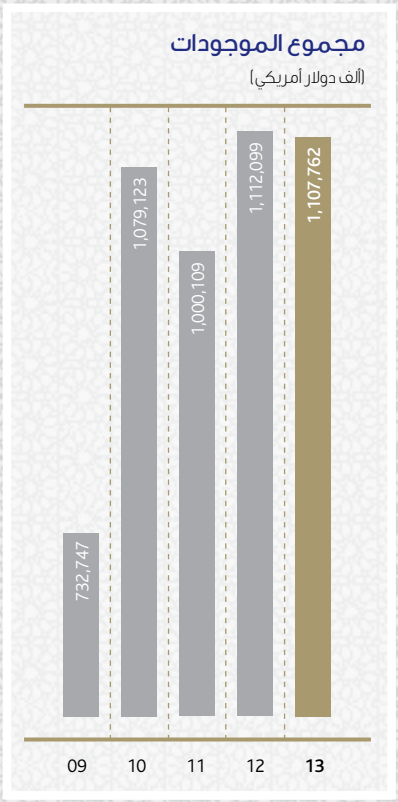

صافي الربح

+22%

بلغ صافي الربح حتى 31 ديسمبر 2013م، 37 مليون دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 30 مليون دولار أمريكي تحققت لسنة 2012م وبنسبة زيادة بلغت 22%، وبهذا يتأكد النجاح المتواصل واستمرار النمو لهذا البنك سنة تلو أخرى

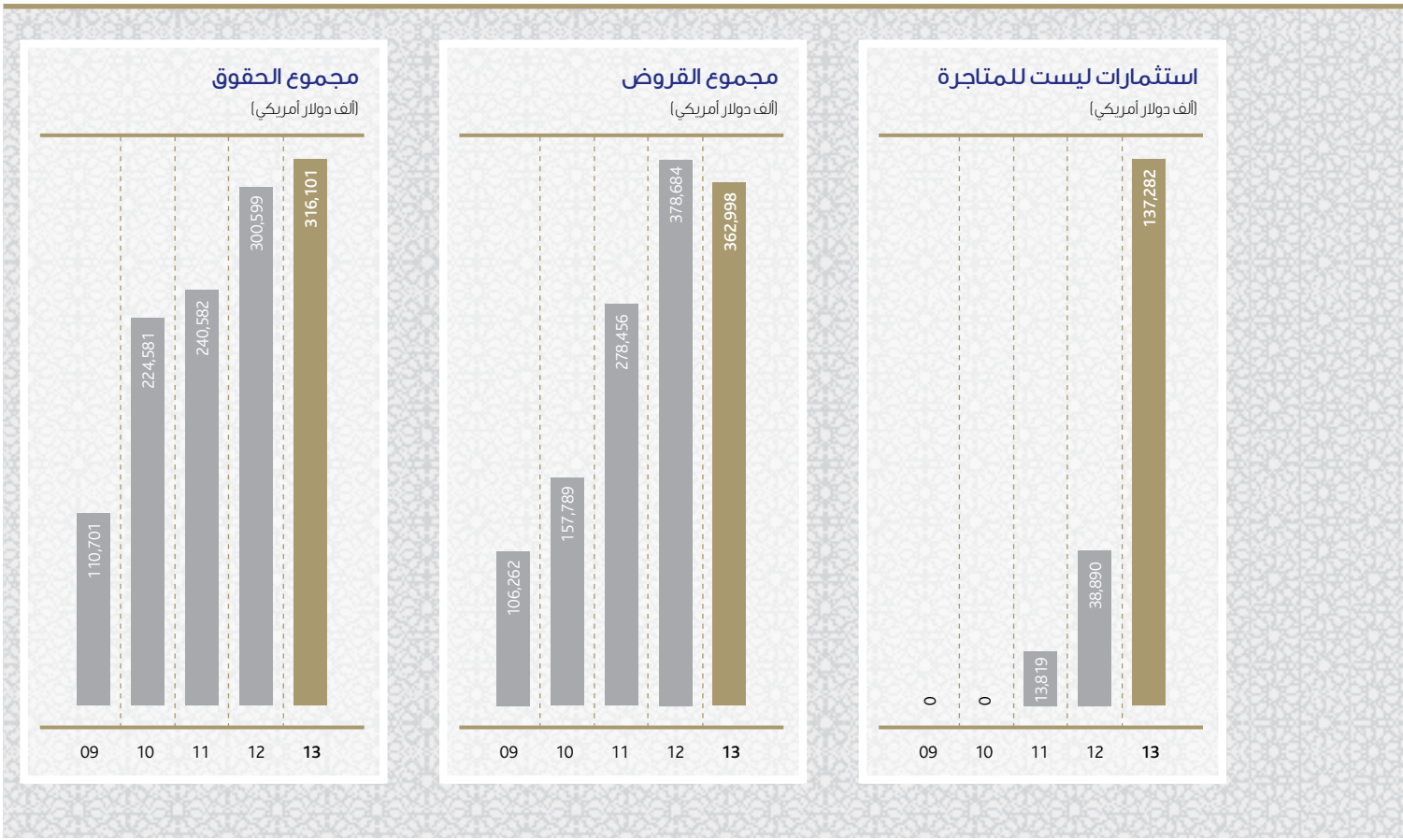

	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي	2009 ألف دولار أمريكي
المؤشرات المالية					
صافي الربح قبل التخصص	**36,640**	30,017	26,001	15,380	8,189
مجموع الموجودات	**1,107,762**	1,112,099	1,000,109	1,079,123	732,747
مجموع استثمارات ليست للمتاجرة	**137,282**	38,890	13,819	-	-
مجموع القروض	**362,998**	378,684	278,456	157,789	106,262
مجموع المطلوبات	**791,661**	811,500	759,527	854,542	622,046
مجموع الحقوق	**316,101**	300,599	240,582	224,581	110,701
النسب ٪					
الربحية					
العائد على متوسط الموجودات	**3%**	3%	3%	2%	1%
العائد على متوسط الحقوق	**12%**	11%	11%	9%	8%
التكاليف إلى الدخل	**23%**	19%	18%	27%	29%
رأس المال					
نسبة كفاءة رأس المال	**44%**	50%	45%	43%	29%
نسبة الحقوق إلى الموجودات	**29%**	27%	24%	21%	15%
كفاءة الموجودات					
القروض إلى مجموع الموجودات	**33%**	34%	26%	15%	15%
استثمارات ليست للمتاجرة إلى مجموع الموجودات	**12%**	3%	1%	0%	0%
القروض المتعثرة إلى مجموع القروض	**1.1%**	0.6%	0.9%	1.5%	2.1%
السيولة					
سيولة الموجودات إلى المطلوبات	**75%**	83%	93%	104%	97%

السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

السيد إمراجع غيث سليمان
رئيس مجلس الإدارة (الجالس)

حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة هارتفورد، الولايات المتحدة الأمريكية، نائب وزير المالية في الحكومة الانتقالية منذ العام 2011 بليبيا، عضو مجلس الإدارة بمصرف ليبيا المركزي (منذ عام 2011)،عضو الهيئة العامة للرقابة على شركات التأمين (منذ عام 2007)، عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي، ليبيا منذ عام 1982.

السيد سليمان عيسى العزابي
نائب رئيس مجلس الإدارة (الواقف، أقصى اليمين)

حاصل على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، بخبرة تزيد عن 20 عاما، يشغل حالياً منصب المدير العام للمصرف التجاري الوطني، طرابلس، ليبيا وعضو لجنة قانون التأجير، ليبيا. وعضواً سابقاً في مجلس إدارة شركة الخدمات المالية العربية.

السيد سيف اللّه أسعد موسى سليم
عضو مجلس الإدارة (الواقف، ثانياً من اليسار)

حاصل على درجة الماجستير في الأعمال المصرفية والمالية وبكالوريوس في المحاسبة، بخبرة تزيد عن 25 عاماً في المجال المصرفي يشغل حالياً مدير إدارة العلاقات الخارجية، المصرف الليبي الخارجي – ليبيا، شغل سابقا عضو مجلس إدارة بنك اليوباف الدولي، تونس.

السيد علي مخزوم بن حمزة
عضو مجلس الإدارة (الواقف، أقصى اليسار)

حاصل على درجة البكالوريوس في الإحصاء، بخبرة تزيد عن 25 عاما في المجال المصرفي. يشغل حالياً مدير إدارة التدريب بالمصرف الليبي الخارجي، ليبيا.

السيد فتحي أحمد يحيى
عضو مجلس الإدارة (الواقف، ثانياً من اليمين)

نائب مدير إدارة المساهمات في المصرف الليبي الخارجي، ليبيا. لديه خبرة تزيد على ثلاثة عقود في القطاع المصرفي. عضو مجلس إدارة بنك اليوباف الدولي، تونس سابقاً.

تقرير مجلس الإدارة

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة وعن باقي أعضاء مجلس إدارة بنك اليوباف العربي الدولي، أتشرف بتقديم التقرير السنوي والبيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013م.

لقد كان العام 2013م عاماً مميزاً بالنسبة لبنك اليوباف، تم خلاله تحقيق إنجازات كبيرة ضمن سياسة النمو التي ينتهجها.

خلال العام 2013م، حدث تغيير في تشكيل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، وطرح البنك مبادرات استراتيجية لتوسعة أعماله، شملت أنشطة استثمارية وروافد إيراد أكثر من عمليات الخزينة والمنتجات الاستثمارية، وتعزيز أعماله المحورية من خلال طرح منتجات وخدمات جديدة.

وانتقل البنك إلى مقره الجديد في ضاحية السيف خلال العام 2013م، وواصل زخم نموه وحقق نتائج مالية فائقة ساهمت بشكل كبير في تعزيز مكانته في القطاع المصرفي.

وشهد الاقتصاد العالمي نمواً سلبياً خلال العام 2013م، فيما شهدت الاقتصادات المتقدمة والنامية نمواً بطيئاً وظلت أغلب دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تصارع من أجل استقرارها السياسي، وانتهى بها الأمر ببيئة شابها كثير من التحدي بالنسبة للقطاع المصرفي.

أضواء على النتائج المالية والأداء

بلغ صافي أرباح بنك اليوباف العربي الدولي للسنة المالية المنتهية في 2013م نحو 37 مليون دولار أمريكي ، محققاً زيادة كبيرة بلغت نحو 22% مقارنة بصافي أرباح السنة السابقة الذي بلغ 30 مليون دولار أمريكي.

وتجدر الإشارة إلى أن صافي أرباح الربع الأخير من سنة 2013م بلغ 7 ملايين دولار أمريكي، بزيادة نسبتها 37% عن نفس الفترة من السنة السابقة.

وقد تم تخصيص مبلغ 4 ملايين دولاراً أمريكياً، من تلك الأرباح لمواجهة خسائر ائتمانية.

أما إجمالي إيرادات التشغيل في العام 2013م فقد بلغ 51 مليون دولار أمريكي، بزيادة نسبتها 31% عن السنة السابقة 2012م ، مكونه إلى حد كبير من إيرادات الفوائد التي ساهمت بنسبة 67% من إجمالي الدخل التشغيلي، وقد ارتفع صافي دخل الفوائد بنسبة 38% عن السنة السابقة، ويعزى الارتفاع الكبير في دخل الفوائد إلى إيراد الفوائد من الاستثمار في الأوراق المالية ذات الدخل الثابت التي ارتفعت بنسبة 340% في سنة 2013م مقارنة بالسنة السابقة. وتحقق ذلك نتيجة للمبادرات الإستراتيجية التي اتخذها البنك في سنة 2013م.

كما شهد العام 2013م أيضاً زيادة هامة في دخل الفوائد من التمويل التجاري والإقراض، إلاّ أن اتخاذ إجراءات إحترازية بتكوين مخصصات لمواجهة بعض الخسائر الائتمانية بنحو 4 ملايين دولار أمريكي (أي بزيادة نسبتها 73% عن العام السابق) ، أدى إلى ارتفاع المخصصات النوعية والعامة إلى 11 مليون دولار أمريكي. وبتلك الزيادة المذكورة فإن حجم المخصصات أصبح يشكل 1.5% من محفظة القروض. وارتفعت الإيرادات المتحققة من الرسوم والعمولات بنسبة 18% عن السنة السابقة نظراً للتوسع في روافد الدخل من التمويل التجاري.

السيد إمراجع غيث سليمان
رئيس مجلس الإدارة

على صعيد الصرف الأجنبي بلغت الحصيلة في سنة 2013م مبلغ 823 ألف دولار أمريكي، بزيادة نسبتها 119% عن السنة السابقة. وبلغ صافي إيرادات التشغيل الكلي بعد التخصيص للخسائر الائتمانية 47 مليون دولار أمريكي، بزيادة نسبتها 28% عن السنة السابقة.

أما على صعيد المصروفات، فقد ارتفعت نفقات التشغيل بنسبة 54%، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى استهلاك المبنى وزيادة عدد العاملين خلال العام 2013م. ومع ذلك، ارتفعت نسبة التكلفة إلى الدخل ارتفاعاً معتدلاً من 19% في سنة 2012م إلى 23% في سنة 2013م وهذا يبدو متوافقاً مع النمو وخطط التوسع.

وحققت الاستثمارات نمواً بنسبة 290% عن السنة السابقة. في حين كان نمو محفظة القروض سلبياً بنسبة 4% عن السنة السابقة، وظل إجمالي الأصول عند نفس مستوى السنة السابقة تقريباً. وكانت نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الأصول 14% ونسبة القروض إلى إجمالي الأصول 33%. وارتفعت نسبة الأصول المتعثرة إلى 1% ومع ذلك تم وضع مخصص كاف لها.

بلغت نسبة العائد على متوسط حقوق المساهمين 12%، بزيادة عن السنة السابقة بنسبة 1%، فيما ظلت نسبة كفاية رأس المال قوية عند معدل 44%. وبلغت نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات 75%.

الخلاصة أن النتائج التي حققها البنك خلال سنة 2013م كانت متفقة مع طموحات مجلس الإدارة بسبب المبادرات الإستراتيجية المنوعة التي تم تنفيذها بدقة وتوقيت صحيح.

توزيع الأرباح

يواصل بنك اليوباف التزامه تجاه المساهمين الكرام بضمان تحقيق مستويات قياسية من الأرباح وعوائد جيدة لهم. ويسر مجلس الإدارة أن يقترح توزيع 5 دولارات أمريكية لكل سهم – بنسبة 10% من رأس المال المدفوع – أي 25 مليون دولار أمريكي في سنة 2013م اعتماداً على موافقة الجهة الرقابية والمساهمين.

التطلع نحو السنة القادمة

يتوقع البنك أن يحقق نمواً أقوى في العام 2014م نتيجة لتوجهه الاستراتيجي الواضح ودقة تنفيذ مبادراته الإستراتيجية وقوة كفاية رأسماله واستمرار تركيزه على تحقيق نتائج مالية جيدة .

وينوي بنك اليوباف تعزيز منتجاته وخدماته المحورية ودعم نظام مراقبته الداخلية والتزامه بالكفاءة التشغيلية بحيث تتوافق مع توسعات أعماله وممارساته المهنية.

شكر وتقدير

في الختام، أود أن أعرب عن خالص شكري لجميع أعضاء مجلس الإدارة، المساهمين، وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين، مصرف البحرين المركزي، البنوك المراسلة، وجميع عملائنا على دعمهم الكبير والمتواصل للبنك.

كما أتقدم بخالص التقدير والشكر إلى جميع العاملين بالبنك على تفانيهم وسعيهم الدؤوب لتحقيق نتائج مرموقة.

إمراجع غيث سليمان
رئيس مجلس الإدارة

لقد كان العام 2013م عاماً مميزاً بالنسبة لبنك اليوباف، تم خلاله تحقيق إنجازات كبيرة ضمن سياسة النمو التي ينتهجها.“

الإدارة التنفيذية

1. السيد حسن خليفة أبو الحسن
الرئيس التنفيذي

يشغل منصب الرئيس التنفيذي منذ اكتوبر 2012. حاصل على درجة البكالوريوس في الإحصاء من ليبيا. تم إيفاد السيد/حسن أبو الحسن من المصرف الليبي الخارجي، ليبيا لرئاسة بنك اليوباف العربي الدولي، البحرين. وقد تقلد العديد من المناصب الإدارية العليا في مجموعة المصرف الليبي الخارجي وكان المنصب الأخير الذي تقلده هو مساعد المدير العام في المصرف الليبي الخارجي، المقر الرئيسي. يتمتع بخبرة قوية واسعة النطاق في قطاع البنوك تمتد لأكثر من عقدين من الزمن.

2. السيد محمد سعيد فطيره
النائب الأول للرئيس التنفيذي

بكالوريوس في إدارة الأعمال ، شغل العديد من المواقع في المصرف الليبي الخارجي ومساهماته، و يتمتع بخبرة تزيد عن العقدين من الزمن في الأعمال المصرفية الدولية، موفد من المصرف الليبي الخارجي ويشرف على إدارات الرقابة المالية والعمليات المصرفية وتقنية المعلومات. كما كلف بالقيام بأعمال المدير العام لبنك اليوباف لمدة ستة أشهر من العام 2012.

3. السيد محمود عبدالله عزوز
نائب الرئيس التنفيذي

يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي في بنك اليوباف – البحرين موفد من المصرف الليبي الخارجي. يشرف حالياً على إدارات تطوير الأعمال والخزينة وتمويل التجارة. و قد شغل العديد من المواقع في مختلف الإدارات في المصرف الليبي الخارجي ومساهماته ويتمتع بخبرة تزيد عن أربعة عقود في الاعمال المصرفية الدولية وفي الاعتمادات المستندية والعمليات النقدية.

4. السيد محمد عبدالحميد عبد القادر
رئيس المخاطر والامتثال

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة جلامورغان، المملكة المتحدة؛ وعلى بكالوريوس محاسبة، ودبلوم في الامتثال من اتحاد الامتثال الدولي المعتمد من قبل جامعة مانشستر بالمملكة المتحدة. يتمتع بخبرة 16 سنة في القطاع المصرفي والمالي – البحرين. وقبل انضمامه إلى بنك اليوباف عام 2009، عمل لدى مصرف البحرين المركزي في قسم العمليات والرقابة المصرفية، متخصص في إدارة المخاطر، والامتثال ومكافحة غسيل الأموال.

5. السيد سعيد البناء
رئيس الموارد البشرية والشئون الإدارية

يحمل شهادة البكالوريوس في إدارة الموارد البشرية. شغل العديد من المناصب في القطاع المصرفي مع خبرة تمتد لأكثر من 25 عاما متخصصا في مجال التعويضات والفوائد.

6. السيد عباس عبدالله الشماع
رئيس التدقيق الداخلي

حاصل على بكالوريوس في المحاسبة ومدقق نظم المعلومات من جمعية نظم المعلومات والتدقيق والمراقبة (CISA)، الولايات المتحدة الأمريكية. انضم

لبنك اليوباف في ديسمبر 2009 ولديه أكثر من 9 أعوام من الخبرة في التدقيق الداخلي والخارجي. قبل انضمامه إلى اليوباف عمل كمدقق حسابات في شركة إرنست آند يونغ، البحرين.

7. السيدة ك. أر أوشا
رئيس الرقابة المالية

عضو مشارك في معهد المحاسبين القانونيين في الهند ومعهد محاسبة التكاليف في الهند، وتملك خبرة عملية تزيد عن 20 سنة في مجال المالية والتدقيق، كما تحمل مؤهلات عليا في تدقيق نظم المعلومات من معهد المحاسبين القانونيين في الهند.

8. الآنسة فاطمة محمد بو علي
رئيس العمليات

حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية البحرين الجامعية، التابعة لجامعة ماكماستر الكندية، اضافة الى دبلوم في العلوم المالية والمصرفية. وهي حاصلة ايضا على شهادة التعامل (ACI). وتتمتع بخبرة لأكثر من عشر سنوات في العمليات المصرفية والخزينة وإدارة علاقات العملاء.

9. السيد طلال علي المشوط
رئيس تقنية المعلومات

يحمل شهادة البكالوريوس في هندسة علوم الحاسوب، موفد من المصرف الليبي الخارجي .يتمتع بخبرة 13 سنة في إدارة مشاريع تقنية المعلومات وتعزيز تكنولوجيا المعلومات لمجموعة المصرف الليبي الخارجي.

10. السيد علي عبد الله
رئيس الخزينة والاستثمارات

تخرج من برنامج التنمية التنفيذي الخليجي (كلية داردن للأعمال – جامعة فيرجينيا) ويتمتع بخبرة تزيد عن 20 عاما في مجال الخدمات المصرفية والأسواق المالية. شغل قبل انضمامه لليوباف العديد من المناصب العليا في كل من البنوك الإقليمية والعالمية في دول مجلس التعاون الخليجي، أهمها الخزينة وأسواق رأس المال والخدمات المصرفية الاستثمارية وتطوير الأعمال.

11. السيد عبدالرحمن خلفان
رئيس تطوير الأعمال

حاصل على دبلوم في التجارة من مملكة البحرين، يتمتع بخبرة تزيد عن ثلاثين سنة في المجال المصرفي على مستوى البحرين، شغل العديد من المناصب الادارية في مختلف البنوك الرائدة، متخصصاً في التجارة الدولية والعمليات على مستوى دول مجلس التعاون والشرق الاوسط.

12. السيد حسن عبدالرحمن الصفار
رئيس تمويل التجارة

يحمل شهادة الدبلوم في الخدمات المصرفية، ويتمتع بخبرة تزيد عن 25 عاما في المجال المصرفي على مستوى البحرين. يتمتع بخبرة قوية في مجال تمويل التجارة الدولية وذومعرفة تامة بالأعراف والممارسات الموحدة وقضايا الامتثال المتعلقة بالاعتمادات المستندية.

تقرير الرئيس التنفيذي

بسم اللّه الرحمن الرحيم

نحن في بنك اليوباف العربي الدولي نفتخر بأن نعلن نتائج سنة جديدة من النجاح المتواصل لهذا البنك وصلت فيها الأرباح إلى أرقام قياسية مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغ صافي الربح حتى 31 ديسمبر 2013م، 37 مليون دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 30 مليون دولار أمريكي تحققت لسنة 2012م وبنسبة زيادة بلغت 22%، وبهذا يتأكد النجاح المتواصل واستمرار النمو لهذا البنك سنة تلو أخرى.

كان العنصر الأساسي في تحقيق هذه النتائج هو الدخل من الفوائد والذي ساهم بنسبة 67% من إيرادات التشغيل التي بلغت 51.4 مليون دولار أمريكي.

يتمتع بنك اليوباف بنسبة كفاية متينة في رأس المال بلغت 44% مقارنة بنسبة 12% المطلوبة فيما تبلغ نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات 75% وبلغ متوسط العائد على حقوق الملكية نسبة 12%.

حسن خليفة أبو الحسن
الرئيس التنفيذي

يتبنى البنك سياسة غاية في الحرص من حيث المخصصات لمواجهة خسائر الائتمان حيث انشأ في هذه السنة 2013م مخصصاً بمبلغ 4 ملايين دولار في حين ان نسبة القروض المتعثرة السداد لإجمالي القروض لم تتعدى 1%.

ارتفعت مصروفات التشغيل لهذه السنة بنسبة 54% على السنة السابقة في حين زادت نسبة التكلفة إلى الدخل بشكل معتدل وبقيمة 23% مقابل 19% لسنة 2012م.

لم تكن سنة 2013م خالية من التحديات على كل الأصعدة ولكن جاء تألق بنك اليوباف في تحقيق هذه النتائج كمحصلة للتطبيق المُحكم للإستراتيجية الجديدة المتعلقة بالمنتجات والأسواق والخدمات وكذلك ترشيد المصروفات بما يضمن النمو المستدام للوصول إلى الأهداف المرسومة.

يتطلع بنك اليوباف إلى الاستمرار في تحقيق نجاحاته وتقديم أجود الخدمات لعملائه والتمسك بتطبيق أفضل معايير الأداء ليواصل ترسيخ مكانته وتحقيق رسالته بما يرضى مساهميه.

ختاما أود أن أسجل خالص شكري وتقديري لجميع العاملين في هذا البنك على ما قدموه من مجهودات أدت إلى تحقيق هذه النتائج كما أتقدم بالشكر إلى حكومة البحرين ومصرف البحرين المركزي والمساهمين والمراسلين والعملاء على دعمهم المتواصل.

بالجميع ومع الجميع نستطيع أن نصنع المستقبل الأفضل.

حسن خليفة أبو الحسن
الرئيس التنفيذي

يتمتع بنك اليوباف بنسبة كفاية متينة في رأس المال بلغت 44% مقارنة بنسبة 12% المطلوبة.“

الإفصاح عن معلومات الحوكمة

المحتويات

15 1 الحوكمة
15 2 الاستقلالية والصلاحيات
16 3 المساهمون
16 4 أعضاء مجلس الإدارة
16 4.1 مسئوليات مجلس الإدارة
16 4.2 تشكيل مجلس الإدارة
17 4.3 أنشطة مجلس الإدارة
19 4.4 تقييم مجلس الإدارة
19 4.4.1 تعيين الأعضاء
19 4.4.2 تقييم المجلس
20 5 لجان مجلس الإدارة
20 5.1 لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال
21 5.2 لجنة الترشيح والمكافآت
22 6 اللجان الإدارية
22 6.1 لجنة الأصول والمطلوبات
23 6.2 لجنة إدارة المخاطر
23 6.3 لجنة الموارد البشرية والتعويضات
23 7 هيكل تفويض الموافقات
24 8 قواعد السلوك المهني وتعارض المصالح
24 9 الاتصالات
24 10 سياسة مكافحة غسل الأموال
25 11 الإفصاح عن المكافآت
26 12 مكافآت المدققين الخارجيين
27 13 تطبيق تحسينات الامتثال للسنة المالية 2013
27 14 المتطلبات ومبادرات التحسين المستمرة
28 15 الهيكل التنظيمي

1 الحوكمة

يلتزم بنك اليوباف العربي الدولي ("البنك") بالمحافظة على أعلى معايير الحوكمة المؤسسية. كما يلتزم كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية التزاماً تاماً بتطبيق الحوكمة المقررة للبنك واتباع أفضل الممارسات في مملكة البحرين. ويعكس ذلك التزام البنك بتعزيز الحوكمة المؤسسية لديه والشفافية المالية والنزاهة في الإفصاح عن المعلومات المالية لجميع الأطراف ذات المصلحة في البنك.

ويحرص البنك على الامتثال بمتطلبات قانون حوكمة الشركات الذي أصدرته وزارة الصناعة والتجارة بمملكة البحرين في شهر مارس 2010، وكذلك بضوابط الرقابة عالية المستوى (وحدة الرقابة عالية المستوى) المنصوص عليها في مجلد قواعد مصرف البحرين المركزي، والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يناير 2011.

ووفقاً لميثاق "البنك" والمتطلبات المنصوص عليها في قانون حوكمة الشركات في مملكة البحرين، فقد عهد مجلس الإدارة بمسئوليات محددة لعدد من لجان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. ولكل لجنة ميثاق رسمي مكتوب خاص بها. وتتمثل اللجان الرئيسية فيما يلي:

1. لجان مجلس الإدارة
   - لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال
   - لجنة الترشيح والمكافآت

2. لجان الإدارة التنفيذية
   - لجنة الأصول والمطلوبات
   - لجنة إدارة المخاطر
   - لجنة الموارد البشرية والتعويضات

2 الاستقلالية والصلاحيات

تضطلع إدارة التدقيق والمخاطر والامتثال بمهام منفصلة لكي تضمن استقلاليتها في القيام بالدور الرقابي وإعداد تقارير مستقلة وموضوعية للإفصاح عن مهام العمل إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة. وفي هذا الصدد، تتواصل إدارة التدقيق والمخاطر والامتثال بصورة مباشرة مع لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال.

وعلاوة على ذلك، تتم المحافظة على استقلالية المهام من خلال إلزام الموظفين المعنيين بأداء المسئوليات المتعلقة بالتدقيق وتقييم المخاطر والامتثال، وذلك مع الابتعاد عن الانخراط في أي أنشطة تنطوي على احتمال وجود تعارض في المصالح. ويعمل موظفوا التدقيق والامتثال تحت الإشراف المباشر لمدير الإدارة، وهم لا ينخرطون بأي شكل من الأشكال في أنشطة الأعمال اليومية.

وتتمتع دائرة التدقيق والامتثال بالصلاحيات التالية لتتمكن من أداء واجباتها بكل كفاءة وفاعلية:

- القيام (في أي وقت وبناءً على مبادرة من جانبها) بالتواصل مع الموظفين والحصول على أية سجلات أو ملفات ضرورية لكي تتمكن من الاضطلاع بمسئولياتها.
- خط اتصال مباشر مع مصرف البحرين المركزي والسلطات الرقابية ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال.
- الصلاحيات والموارد (بما في ذلك إشراك متخصصين خارجيين) لبدء التحقيقات وتنفيذها فيما يتعلق بأية انتهاكات محتملة للقوانين واللوائح والتخطيط للإجراءات التصحيحية في الحالات الاستثنائية.

كما تعد وظيفة الامتثال مستقلة أيضاً عن إدارة التدقيق الداخلي. ولتعزيز الاستقلالية في أداء المهام وموضوعيتها، تقوم إدارة التدقيق الداخلي كجزء من أعمال المراجعة بتنفيذ برنامج تدقيق منفصل يغطي أنشطة الامتثال.

الإفصاح عن معلومات الحوكمة تتمـــة

3 المساهمون

تعود ملكية الأغلبية في بنك اليوباف للمصرف الليبي الخارجي بحصة تبلغ نسبتها 99.50%، وهو مصرف مسجل في ليبيا ومملوك بالكامل لمصرف ليبيا المركزي.

وفيما يلي هيكل حصص المساهمين في بنك اليوباف كما هو في 31 ديسمبر 2013:

اسم المساهم	حصة المساهمة	الجنسية
المصرف الليبي الخارجي	99.50%	ليبي
البنك الأهلي اليمني	0.28%	يمني
البنك اليمني للإنشاء والتعمير	0.22%	يمني
المجموع	**100%**	

في تاريخ 31 ديسمبر 2013 لا يملك المدراء وأعضاء الإدارة العليا أية أسهم في "البنك" بصفة فردية.

4 أعضاء مجلس الإدارة

4.1 مسئوليات مجلس الإدارة

يضطلع مجلس الإدارة بالمسئولية عن أداء الأعمال بمجملها، ووضع الاستراتيجية الخاصة بالبنك. وتشمل الأدوار والمسئوليات التي يضطلع بها المجلس – على سبيل المثال لا الحصر – ما يلي:

- وضع أهداف البنك.
- مراقبة أداء الإدارة.
- الاجتماع وإعداد جدول الأعمال لاجتماعات المساهمين.
- مراقبة حالات التعارض في المصالح ومنع أية معاملات احتيالية من الأطراف ذات العلاقة.
- اعتماد الاستراتيجية ومراجعتها سنوياً.
- اعتماد ومراجعة الهيكل التنظيمي للإدارة ومسئولياتها.
- اعتماد الأنظمة وإطار الضوابط ومراجعتها.
- مراقبة تنفيذ الإدارة للاستراتيجية الموضوعة.
- العمل على إعداد البيانات المالية بحيث تفصح بدقة عن الموقف المالي للبنك.
- يحدد مجلس الإدارة "التوجهات النهائية" للبنك، ويضطلع بالمسئولية عن الإشراف على مدى الامتثال بالقوانين والضوابط الرقابية المختلفة مثل قانون سوق البحرين للأوراق المالية وقانون العمل وقانون الشركات التجارية والقوانين والأنظمة الخاصة بمصرف البحرين المركزي.
- يتحقق مجلس الإدارة من تطبيق العمليات اللازمة للمحافظة على نزاهة البنك وسمعته، بما في ذلك الامتثال بالقوانين واللوائح والأنظمة والسياسات الداخلية التي تخضع لها أعمال البنك.
- مراجعة الضوابط الداخلية والعمليات والإجراءات من قبل إدارة التدقيق الداخلي.

4.2 تشكيل مجلس الإدارة

أثناء السنة المالية 2013 كان مجلس إدارة البنك يضم في عضويته كلاً من:

عضو مجلس الإدارة	الوظيفة	مستقل/تنفيذي	الجنسية	تاريخ التعيين	تاريخ إعادة التعيين
السيد إمراجع غيث سليمان	رئيس مجلس الإدارة	مستقل	ليبي	1 نوفمبر 2012	–
السيد سليمان عيسى العزابي	نائب رئيس مجلس الإدارة	مستقل	ليبي	26 أكتوبر 2008	6 يونيو 2011
السيد علي مخزوم بن حمزة	عضو	غير تنفيذي	ليبي	7 يوليو 2004	6 يونيو 2011
السيد سيف الله أسعد سليم	عضو	غير تنفيذي	ليبي	16 أغسطس 2007	6 يونيو 2011
السيد فتحي أحمد يحيى	عضو	غير تنفيذي	ليبي	1 نوفمبر 2012	–

4 أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

4.3 أنشطة مجلس الإدارة

وفقاً لما هو منصوص عليه في مجلد القواعد الصادر عن مصرف البحرين المركزي – نموذج الرقابة عالية المستوى/الجزء 1.3، يتعين على مجلس الإدارة أن يجتمع دورياً بحيث لا يقل عدد الاجتماعات بأي حال من الأحوال عن أربعة على مدار العام الواحد. وعلاوة على ذلك وطبقاً لميثاق لجنة الترشيح والمكافآت، يتعين على اللجنة أن تجتمع بما لا يقل عن مرتين في العام الواحد. وطبقا لميثاق لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال فعليها تجتمع بما لا يقل عن أربع مرات في العام الواحد. وقد اجتمع مجلس الإدارة ست مرات في العام 2013، بينما اجتمعت لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال أربع مرات، واجتمعت لجنة الترشيح والمكافآت أربع مرات.

ويبين الجدول التالي تفاصيل اجتماعات مجلس الإدارة:

تاريخ ومكان الاجتماع	أسماء الأعضاء الحاضرين	أسماء الأعضاء الغائبين
1. 29 يناير 2013 مملكة البحرين	السيد إمراجع غيث سليمان	السيد سليمان عيسى العزابي
	السيد علي مخزوم بن حمزة	
	السيد سيف اللّه أسعد سليم	
	السيد فتحي أحمد يحيى	
2. 22 أبريل 2013 مملكة البحرين	السيد إمراجع غيث سليمان	لا يوجد
	السيد سليمان عيسى العزابي	
	السيد علي مخزوم بن حمزة	
	السيد سيف اللّه أسعد سليم	
	السيد فتحي أحمد يحيى	
3. 17 يونيو 2013 مملكة البحرين	السيد إمراجع غيث سليمان	لا يوجد
	السيد سليمان عيسى العزابي	
	السيد علي مخزوم بن حمزة	
	السيد سيف اللّه أسعد سليم	
	السيد فتحي أحمد يحيى	
4. 2 سبتمبر 2013 مملكة البحرين	السيد إمراجع غيث سليمان	لا يوجد
	السيد سليمان عيسى العزابي	
	السيد علي مخزوم بن حمزة	
	السيد سيف اللّه أسعد سليم	
	السيد فتحي أحمد يحيى	
5. 10 أكتوبر 2013 مملكة البحرين	السيد إمراجع غيث سليمان	لا يوجد
	السيد سليمان عيسى العزابي	
	السيد علي مخزوم بن حمزة	
	السيد سيف اللّه أسعد سليم	
	السيد فتحي أحمد يحيى	
6. 8 ديسمبر 2013 مملكة البحرين	السيد إمراجع غيث سليمان	لا يوجد
	السيد سليمان عيسى العزابي	
	السيد علي مخزوم بن حمزة	
	السيد سيف اللّه أسعد سليم	
	السيد فتحي أحمد يحيى	

الإفصاح عن معلومات الحوكمة تتمـــة

4 أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

4.3 أنشطة مجلس الإدارة (تتمة)

ويبين الجدول التالي تفاصيل اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال:

تاريخ ومكان الاجتماع	أسماء الأعضاء الحاضرين	أسماء الأعضاء الغائبين
1. 28 يناير 2013 مملكة البحرين	السيد علي مخزوم بن حمزة السيد سيف الله أسعد سليم	السيد سليمان عيسى العزابي
2. 16 يونيو 2013 مملكة البحرين	السيد سليمان عيسى العزابي السيد علي مخزوم بن حمزة السيد سيف الله أسعد سليم	لا يوجد
3. 1 سبتمبر 2013 مملكة البحرين	السيد سليمان عيسى العزابي السيد علي مخزوم بن حمزة السيد سيف الله أسعد سليم	لا يوجد
4. 7 ديسمبر 2013 مملكة البحرين	السيد سليمان عيسى العزابي السيد علي مخزوم بن حمزة السيد سيف الله أسعد سليم	لا يوجد

ويبين الجدول التالي تفاصيل اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت:

تاريخ ومكان الاجتماع	أسماء الأعضاء الحاضرين	أسماء الأعضاء الغائبين
1. 21 يناير 2013 مملكة البحرين	السيد إمراجع غيث سليمان السيد سيف الله أسعد سليم السيد علي مخزوم بن حمزة	لا يوجد
2. 18 أبريل 2013 مملكة البحرين	السيد إمراجع غيث سليمان السيد سيف الله أسعد سليم السيد علي مخزوم بن حمزة	لا يوجد
3. 12 يونيو 2013 مملكة البحرين	السيد إمراجع غيث سليمان السيد سيف الله أسعد سليم السيد فتحي أحمد يحيى	لا يوجد
4. 2 ديسمبر 2013 مملكة البحرين	السيد إمراجع غيث سليمان السيد سيف الله أسعد سليم السيد فتحي أحمد يحيى	لا يوجد

بناءً على قرار مجلس الإدارة، تم تعيين السيد فتحي أحمد يحيى ليحل محل السيد علي مخزوم بن حمزة في لجنة الترشيحات والمكافآت.

4 أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

4.4 تقييم مجلس الإدارة

4.4.1 تعيين الأعضاء

طبقاً للنظام الأساسي، يتولى إدارة البنك مجلس إدارة يتكون مما لا يقل عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد على تسعة أعضاء تعينهم الجمعية العامة للبنك من خلال الاقتراع السري. وتكون مدة تعيين مجلس الإدارة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ انتخابات المجلس السابقة. ويتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية المعمول به في مملكة البحرين. ويختار المجلس بالاقتراع السري من بين أعضائه رئيساً للمجلس ونائباً له. ويتقيد أعضاء مجلس الإدارة بأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والحوكمة الخاصة به وقواعد السلوك المهني، إضافة إلى كافة القوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن. ويبين النظام الأساسي للبنك كافة الأحكام التي تقضي بإنهاء خدمة أي من أعضاء مجلس الإدارة، والتي تتضمن على سبيل المثال لا الحصر عدم حضور العضو لأربع جلسات متتالية من اجتماعات مجلس الإدارة دون عذر مشروع.

ويتم تقديم المعلومات الضرورية إلى أعضاء مجلس الإدارة بعد تعيينهم. ويتأكد مجلس الإدارة من تسلم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة معين حديثاً في منصبه بشكل رسمي كافة المعلومات بغية التأكد من مساهمته في المجلس من بداية تعيينه، بما في ذلك الاجتماع مع الإدارة العليا، وحضور العروض التقديمية التي تتعلق بالخطط الاستراتيجية للبنك، والاطلاع على القضايا الهامة المتعلقة بالأمور المالية والمحاسبية وإدارة المخاطر وبرامج الامتثال والاجتماع بمدققي الحسابات الداخليين والمستقلين والمستشار القانوني.

ويوقع البنك اتفاقاً خطياً مع كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة، تدرج فيه أدوار كل عضو وواجباته ومسئولياته وأوجه المساءلة له، بالإضافة إلى الجوانب الأخرى ذات الصلة بتعيينهم، بما في ذلك مدة تعيينهم وإطار الامتثال الزمني المتوقع، والمسئوليات عند تعيينهم في أي من اللجان (إن وجدت) ومكافآتهم وحقوقهم في استرداد النفقات، وحقهم في الحصول على المشورة الفنية المستقلة في حالة طلبهم ذلك.

4.4.2 تقييم المجلس

يقتضي تفويض مجلس إدارة البنك أن يجري المجلس تقييماً لأدائه بحيث يشمل ما يلي:

- تقييم عمل المجلس.
- استكمال كل عضو من الأعضاء لاستبيان التقييم الذاتي.
- مراجعة التقييم الذاتي الذي تم تنفيذه.
- استراتيجيات البنك وتقييم المخاطر.
- مراجعة عمل كل عضو وسجل حضوره اجتماعات المجلس واللجان ومشاركاته البناءة في المناقشات واتخاذ القرارات.
- مراقبة الجهات ذات المصلحة لأداء حوكمة الشركات للبنك.
- التوجهات والعوامل الحالية والناشئة.

وقد قام أعضاء مجلس الإدارة باستكمال التقييم الذاتي المستقل لعام 2012، وتم إرسال النتائج إلى المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة السنوي الذي انعقد بتاريخ 21 أبريل 2013. كما قام أعضاء مجلس الإدارة بأداء نفس التقييم خلال العام 2013، وسيتم تقديم نتائج التقرير إلى المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة المقبل.

الإفصاح عن معلومات الحوكمة تتمـــة

5 لجان مجلس الإدارة

هناك لجنتان تابعتان للمجلس، هما: لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال، ولجنة الترشيحات والمكافآت. وتتألف لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال من ثلاثة أعضاء، بينما تتكون لجنة الترشيحات والمكافآت من عضوين. ويكون جميع الأعضاء في اللجنتين من أعضاء مجلس الإدارة. ووفقا لدليل قواعد مصرف البحرين المركزي (المجلد 1)، يجب أن تكون أغلبية أعضاء لجان المجلس من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.

أعضاء لجان مجلس الإدارة كما في تاريخ 31 ديسمبر 2013

لجان مجلس الإدارة	اسم العضو	الوظيفة	مستقل / غير مستقل
لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال	السيد سليمان عيسى العزابي	رئيساً	مستقل
	السيد علي مخزوم بن حمزة	عضواً	غير مستقل
	السيد سيف الله أسعد سليم	عضواً	غير مستقل
لجنة الترشيحات والمكافآت	السيد إمراجع غيث سليمان	رئيساً	مستقل
	السيد سيف الله أسعد سليم	عضواً	غير مستقل
	السيد فتحي أحمد يحيى	عضواً	غير مستقل

5.1 لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال

يقتضي تفويض لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال القيام بما يلي إلى جانب عدد من الأمور الأخرى:

- مساعدة المجلس في الاضطلاع بمسئولياته القانونية والائتمانية فيما يتعلق بالضوابط الداخلية والسياسات المحاسبية والتدقيق وممارسات إعداد وتقديم التقارير المالية.
- مساعدة المجلس في مهامه الإشرافية على النزاهة وإعداد التقارير المتعلقة بالبيانات المالية الفصلية والسنوية للبنك.
- مراجعة الأداء والموافقة على الأنشطة والتوظيف والهيكل التنظيمي لقسم التدقيق الداخلي.
- الإشراف على استقلالية وأداء مدققي الحسابات الخارجيين، وكذلك التوصية بتعيين واستبدال وتعويض مدققي الحسابات الخارجيين.
- مراجعة مدى كفاية وفاعلية النظام والضوابط والممارسات المالية والمحاسبية وإدارة المخاطر في البنك.
- الإشراف على إلتزام البنك بالقوانين واللوائح والسياسات الرقابية والداخلية.
- رفع تقارير منتظمة إلى المجلس عن أنشطة اللجنة والتوصيات ذات الصلة، ومراجعة أية تقارير يصدرها البنك فيما يتعلق بمسئولية اللجنة.
- الحفاظ على مراقبة إطار عمل وأنظمة إدارة المخاطر الداخلية ورأس المال في البنك ومراجعة فاعلية أنظمته سنوياً.
- بيان سياسة البنك لتحمل المخاطر التي يمكن بموجبها مقارنة مبلغ رأس المال المعرض للخطر على أساس استشرافي، وفقاً لما تحدده مستويات التعرض لمخاطر الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية والتركيز والتسوية ومخاطر السمعة ودورة العمل.
- التأكد من أن الإدارة العليا تواصل اتخاذ الخطوات اللازمة لمراقبة وضبط حالات التعرض للمخاطر في البنك من خلال تقييم المخاطر المناسبة والامتثال بسياسات إدارة المخاطر.
- الموافقة على أهداف إدارة المخاطر واستراتيجياتها وسياساتها وإجراءاتها التي تتوافق مع الخطوط العريضة لأعمال البنك ومجموعة المخاطر المتعرض لها وقابلية تعرضه للمخاطر والامتثال بقواعد ولوائح مصرف البحرين المركزي ومراجعتها سنوياً. وترسل موافقات اللجنة إلى الأشخاص المسئولين عن تنفيذ سياسات إدارة المخاطر.
- التأكد من أن إطار عمل إدارة المخاطر بالبنك يتضمن منهجيات لتقييم وإدارة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية والربحية/معدل العائد، ومخاطر السمعة على نحو فعال.

- التأكد من وجود خطوط واضحة للصلاحيات والمساءلة فيما يتعلق بإدارة المخاطر ومراقبتها والتبليغ عنها كما تنفذ داخلياً وفقاً لمتطلبات المصرف المركزي.
- التأكد من أن قسم إدارة المخاطر يتوفر لديه ما يكفي من الموارد ويتمتع بإمكانية الاطلاع على المعلومات بصورة مناسبة لتمكينه من أداء واجباته على نحو فعال.
- الإشراف على قسم الامتثال بالبنك.
- تقوم اللجنة بمراجعة فاعلية النظام من حيث مراقبة الامتثال المالي والامتثال بالإفصاح كما تقتضيه المتطلبات القانونية والتنظيمية، والتوافق مع قواعد ولوائح مصرف البحرين المركزي التي تتم مراجعتها سنوياً، وكذلك نتائج التحقيقات والمتابعة من قبل الإدارة (بما في ذلك الإجراءات التأديبية) بحق أية أعمال احتيال أو حالات عدم الالتزام.
- تقوم اللجنة بالتحقق من وجود موارد كافية لدى قسم الامتثال، وأنه يتمتع بالاستقلالية عن خطوط الأعمال الأخرى، ويدار من خلال أشخاص غير مشاركين في الإدارة اليومية لمجالات العمل المختلفة في البنك.
- تقوم اللجنة بالتحقق من وجود ضوابط لإدارة جودة التقارير المالية ونزاهتها.
- تتأكد اللجنة من قيام الإدارة بتطوير وتنفيذ معايير "اعرف عميلك" الشاملة والإشراف على فعاليتها، فضلاً عن المراقبة المستمرة للحسابات والمعاملات، وذلك تماشياً مع متطلبات اللوائح ذات الصلة وأفضل الممارسات المتبعة.
- مراجعة نتائج أية اختبارات من قبل الهيئات التنظيمية.

5.2 لجنة الترشيحات والمكافآت

يقتضي تفويض لجنة الترشيح والمكافآت أن تقوم اللجنة بما يلي إلى جانب عدد من الأمور الأخرى:

- التأكد من أن عملية الترشيح لعضوية المجلس تتم بصورة رسمية وتتسم بالشفافية.
- الاهتمام التام بتخطيط التعاقب لأعضاء مجلس الإدارة (ولا سيما فيما يخص رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي) ومناصب الإدارة العليا الأخرى (مثل الوظائف التي تتبع مباشرة للرئيس التنفيذي).
- التأكد من تطبيق سياسات وعمليات فعالة للتحقق من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بالنزاهة اللازمة والكفاءة والخبرة الفنية والإدارية.
- مراجعة الوقت المطلوب من الأعضاء غير التنفيذيين بشكل دوري. ويجب استخدام تقييم الأداء لتقدير ما إذا كان أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يكرسون وقتاً كافياً لأداء واجباتهم.
- تقديم تقارير سنوية لمجلس الإدارة تتضمن تقييماً لأداء المجلس.
- تحديد الإطار العام أو السياسة العامة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والإدارة العليا بالاتفاق مع المجلس.
- مراجعة وتقييم مدى كفاية سياسات وممارسات البنك في مجال الحوكمة المؤسسية، والتوصية بأية تغييرات مقترحة ليوافق عليها مجلس الإدارة.
- مراجعة مدى ملاءمة الميثاق المعتمد من قبل لجنة الترشيحات والمكآفات التابعة للمجلس والتوصية بإجراء التغييرات كلما كان ذلك ضرورياً.

الإفصاح عن معلومات الحوكمة تتمـــة

6 اللجان الإدارية

هناك ثلاث لجان إدارية، هي لجنة الأصول والمطلوبات، ولجنة إدارة المخاطر، ولجنة الموارد البشرية والتعويضات. وأعضاء لجان الإدارة هم:

لجان الإدارة	منصب العضو	منصب عضو اللجنة
لجنة الأصول والمطلوبات	الرئيس التنفيذي	رئيساً
	نائب الرئيس التنفيذي (تطوير الأعمال، تمويل التجارة، الخزينة والاستثمارات)	نائب الرئيس
	النائب الأول للرئيس التنفيذي	عضواً
	رئيس الرقابة المالية	عضواً
	رئيس تطوير الأعمال	عضواً
	رئيس الخزينة والاستثمارات	عضواً
	رئيس المخاطر والامتثال	عضواً
	رئيس العمليات	مندوباً
لجنة إدارة المخاطر	الرئيس التنفيذي	رئيساً
	النائب الأول للرئيس التنفيذي (الرقابة المالية، تقنية المعلومات، العمليات)	نائب الرئيس
	نائب الرئيس التنفيذي	عضواً
	رئيس الرقابة المالية	عضواً
	رئيس تطوير الأعمال	عضواً
	رئيس العمليات	عضواً
	رئيس الخزينة والاستثمارات	عضواً
	رئيس المخاطر والامتثال	مندوباً
لجنة الموارد البشرية والتعويضات	الرئيس التنفيذي	رئيساً
	النائب الأول للرئيس التنفيذي	عضواً
	نائب الرئيس التنفيذي	عضواً
	رئيس الموارد البشرية والشئون الإدارية	عضواً

6.1 لجنة الأصول والمطلوبات

يقتضي التفويض الرسمي للجنة الأصول والمطلوبات أن تضطلع بالمهام التالية، ضمن أمور أخرى:

- الإدارة النشطة للموازنة العامة للبنك.
- الإدارة الفاعلة لمتطلبات السيولة في البنك لتلبية احتياجات الأنشطة في الظروف الطبيعية وخلال الأزمات.
- متابعة تواريخ استحقاق محافظ الأصول/المطلوبات، آخذة في الاعتبار التطورات الاقتصادية، والتذبذب في قيم الأصول والأسعار المرجعية التي يتم الاسترشاد بها.
- إدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية.
- وضع استراتيجيات إدارة الأصول والمطلوبات ضمن الأطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، بما في ذلك الاستراتيجيات الخاصة بالسيولة، وقضايا التمويل قصير وطويل الأجل، والاستراتيجيات الفاعلة بشكل عام.
- مراجعة مركز البنك من حيث كفاية رأس المال ومعالجة استراتيجية إدارة رأس المال من وجهة النظر الخاصة بكفاية رأس المال الداخلي.
- مراجعة ومتابعة كافة الأمور ذات الصلة بالسياسة الخاصة بالسيولة، بما في ذلك التخطيط للطوارئ والقيود لغايات ضمان إدارة أزمات السيولة.
- مراجعة حدود لجنة الأصول والمطلوبات واعتمادها أو رفض المخالفات التي يتم ارتكابها.
- مراجعة التقارير التي تقدمها إدارة المخاطر والامتثال.

6.2 لجنة إدارة المخاطر

يقتضي التفويض الرسمي للجنة إدارة المخاطر أن تضطلع بالمهام التالية، ضمن أمور أخرى:

- تحديد مجالات الخطر الرئيسية، وتبني ممارسات إدارة المخاطر التي تسهم في تحقيق أغراض البنك وأهدافه.
- التحقق من إيلاء الأنشطة المطلوبة بالقدر الملاءم من الرعاية والدعم وذلك من خلال توفير الموارد المناسبة.
- زيادة مستوى الوعي لدى الإدارة والموظفين بشأن المخاطر في أنشطة البنك.
- المراجعة والتوصية لمجلس الإدارة بمستوى الخطر المقبول للبنك.
- مراجعة استراتيجية البنك للحد من المخاطر الرئيسية.
- المراجعة والتوصية للموافقة على إطار إدارة المخاطر للبنك.
- مراجعة كفاية رأس المال للبنك وذلك من وجهة نظر الجهات الرقابية.
- مراجعة وتقييم كفاية أساليب ومنهجيات قياس المخاطر.
- مراجعة وتقييم القيود الداخلية المختلفة، وتقديم توصيات محددة فيما يخص مخاطر رأس المال الاقتصادية، وقيود مخاطر السوق، وقيود إدارة الأصول/المطلوبات.
- مراجعة المحاور التي تتركز فيها المخاطر الرئيسية حسبما تقتضيه الحال.
- المصادقة على إطار مخاطر التشغيل، ومتابعة المخاطر على أساس مستمر.

6.3 لجنة الموارد البشرية والتعويضات

يقتضي التفويض الرسمي للجنة الموارد البشرية والتعويضات أن تضطلع بالمهام التالية، ضمن أمور أخرى:

- المراجعة الدورية والتوصية بما يخص تطوير الموظفين التنفيذيين والموظفين العاديين من حيث توليهم للمناصب الإدارية العليا، بما في ذلك تقييم المهارات والأداء والتدريب وتخطيط التعاقب.
- تحديد التعويضات للموظفين التنفيذيين والعاديين ومراجعتها وتقديم ما يلزم من توصيات بشأنها.
- تحديد المكافآت السنوية والمزايا الأخرى.
- مراجعة القضايا التي تتعلق بتعاقب الإدارة التنفيذية وتطوير التنظيم على المستوى التنفيذي.
- تنظيم العمليات الإدارية في البنك.
- إعداد التقارير الدورية لعرضها على مجلس الإدارة بشأن ما تقدم من بنود.

7 هيكل تفويض الموافقات

يتفاوت مستوى ماهية المعاملات التي تقتضي موافقة مجلس الإدارة من حيث تنوع الأنشطة، كما يخضع لوثيقة تفويض الصلاحيات المعتمدة من مجلس الإدارة، ومجلد تفويض الموافقة على التسهيلات الإئتمانية.

- بالإضافة إلى ما تقدم وتمشياً مع ميثاق مجلس إدارة البنك، فإن قرارات مجلس الإدارة – باستثناء تلك التي يتم تبنيها في اجتماعات الجمعية العامة السنوية والاجتماعات العامة غير العادية – يجوز أن تتخذ من خلال التمرير والتداول. ويتم الأخذ بقرارات مجلس الإدارة من خلال تصويت أغلبية الأعضاء الحاضرين، أو طبقاً للمتطلبات الرقابية. وفي حال تعادل الأصوات، يكون لصوت رئيس مجلس الإدارة كفة ترجيح الأصوات. ويحق للعضو المعارض تسجيل معارضته. وفي جميع هذه الأحوال، ينبغي على أمين سر مجلس الإدارة ضمان التحقق من توزيع وتداول المعلومات والوثائق الضرورية. وبالإضافة إلى ذلك فإنه:
- لا يكون القرار بالتمرير أو التداول نافذاً إلاّ بموافقة أغلبية الأعضاء.

وعلاوة على ما تقدم، يمتلك البنك إجراءات مناسبة بشأن العناية الواجبة التي تخص الإئتمان بشأن كافة أنواع التسهيلات/التعرض ذات الصلة بالتعامل مع الجهة ذات العلاقة أو الجهة غير ذات العلاقة.

الإفصاح عن معلومات الحوكمة تتمـــة

8 قواعد السلوك المهني وتعارض المصالح

يتبنى بنك اليوباف مدونة بشأن قواعد السلوك المهني بالإضافة إلى سياسات داخلية ولوائح أخرى تهدف إلى تقديم الإرشاد إلى كافة الموظفين والمدراء من خلال أفضل الممارسات لإنجاز المسئوليات والمهام المكلفين بها تجاه أصحاب المصلحة في البنك، طبقاً لكافة القوانين والقواعد واللوائح المعمول بها والتي تحكم الأنشطة والعمليات التي يقوم بها البنك. وتتضمن مدونة قواعد السلوك المهني معايير الآداب المهنية وأساليب درء تعارض المصالح التي تنطبق على كافة الموظفين والمدراء في البنك. وقد تم توثيق مدونة قواعد السلوك ونشرها وتوزيعها على جميع العاملين في البنك. كما يصدر البنك إعلاناً سنوياً بشأن تعارض المصالح خاصاً بأعضاء مجلس الإدارة والأشخاص المصرح لهم. وفي سنة 2013 لم تكن هناك أية مسائل تتعلق بتعارض المصالح لدى العاملين بالبنك. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للاتفاقية المبرمة مع مجلس الإدارة عند تقلد المناصب يتحمل كل مدير المسئولية عن الإفصاح عن أية مصلحة مادية له في المعاملات التجارية والاتفاقات ذات الصلة، ويحق لهم الحصول على المشورة المهنية المستقلة إذا لزم الأمر. كما يتضمن الموقع الإلكتروني للبنك نسخة من مدونة قواعد السلوك المهني المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

وقد وضع البنك إطاراً ونموذجاً لنظام الإعلان عن المخالفات القانونية وغير الأخلاقية (Whistle-blowing) التي تعزز من إتباع قوانين الحوكمة والشفافية داخل البنك. ويلتزم البنك بالحفاظ على أعلى المعايير الممكنة في السلوك الأخلاقي والقانوني أثناء تأديته لجميع أعماله.

9 الاتصالات

تمشياً مع اللوائح الرقابية لمصرف البحرين المركزي بموجب نموذج الإفصاح العام من "المجلدالأول" لدليل قواعد مصرف البحرين المركزي، يتبنى البنك سياسة إفصاح عامة معتمدة من مجلس الإدارة، وهي تتعلق بالإفصاح عن المعلومات التي تخص أنشطة البنك إلى أصحاب الشأن.

وتنطبق سياسة الإفصاح على كافة أنماط الاتصال مع الجمهور سواء كانت خطية أو لفظية أو إلكترونية. ويتم هذا الإفصاح ضمن أطر زمنية محددة ودقيقة طبقاً للقوانين المعمول بها والمتطلبات الرقابية.

وتسعى الإدارة إلى الإجابة على أسئلة المساهمين والاهتمام بما يثير قلقهم وتساؤلاتهم في وقت قياسي ضمن الأطر التي تحددها القوانين والسرية التي تتمتع بها بعض المعلومات. كما أن لدى البنك موقع إلكتروني بالعنوان التالي www.alubafbank.com، يحتوي على معلومات تعتبر ذات أهمية بالنسبة لمختلف أصحاب المصلحة والجهات الرقابية. وتشمل المعلومات التي يتضمنها الموقع الإلكتروني التقرير السنوي والبيانات المالية الفصلية المراجعة للبنك، إضافة إلى معلومات أخرى.

10 سياسة مكافحة غسل الأموال

تهدف سياسة البنك الخاصة بشأن مكافحة غسل الأموال إلى ضمان تمتع البنك بإطار شامل من السياسات والإجراءات، بما في ذلك معايير أفضل الممارسات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويتوقع من هذه السياسات والإجراءات أن تحول دون استخدام أنشطة البنك من قبل الآخرين لأغراض غير مشروعة.

إن سياسة البنك تمنع وتتجنب بشكل فعال غسل الأموال، كما أنها تدرأ أي نشاط قد يعمل على تسهيل غسل الأموال أو تمويل الأعمال الإرهابية أو الإجرامية، من خلال التقيد بقوانين مكافحة غسل الأموال واللوائح المعمول بها في الدولة أو المكان الذي يقوم البنك بمزاولة أنشطته فيه، وطبقاً لبرنامج الامتثال المعمول به.

كما أن البنك ملتزم بعقد دورات تدريب دورية، وإتاحة المعلومات لكي يضمن أن كافة الموظفين المعنيين على دراية وعلم بمسئولياتهم في إطار قوانين مكافحة غسل الأموال، ولوائح مصرف البحرين المركزي. ويوفر البنك تدريباً حول آخر معايير مكافحة غسل الأموال للموظفين المعنيين، بما يتناسب مع أنشطة البنك والأنواع المختلفة من عملائه.

II الإفصاح عن المكافآت

أصدر مصرف البحرين المركزي في شهر يناير 2011 مبادئ الحوكمة المؤسسية "مبادئ التعويض العادل والمسئول للأشخاص المصرح لهم" والذي أدرج مبادئ مصرف البحرين المركزي بخصوص تعويضات الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة في البنوك.

وتتولى لجنة الترشيح والمكافآت مسئولية تنفيذ مبدأ المكافآت. ويكون الإفصاح المطلوب في هذا الشأن طبقا لما يلي:

بلغ عدد موظفي البنك 51 موظفاً كما في تاريخ 31 ديسمبر 2013 (كان العدد 41 موظفاً خلال العام 2012). وجاءت تعويضات أعضاء مجلس الإدارة والموظفين متضمنة رواتب الموظفين كالتالي:

كلفة الموظفين	2013 آلاف الدولارات	2012 آلاف الدولارات
أجور ورواتب الموظفين	**3,458**	2,220
مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة	**877**	577
مكافآت وتعويضات أعضاء الإدارة التنفيذية	**805**	436
مكافآت الموظفين	**684**	464

وبالاستناد إلى المبدأ المشار إليه، ينبغي الإفصاح عن بعض بنود المكافآت من حيث النوع والكم.

وتتولى لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة جميع مسائل الحوكمة ذات الصلة بالمكافآت في البنك.

وتتألف اللجنة من رئيس مستقل وأحد الأعضاء من المدراء الذين يعتبرون غير مستقلين، كما ينبغي على أعضاء اللجنة التمتع بالمهارات الضرورية بغرض إصدار الحكم المناسب.

وقد تصرفت لجنة الترشيحات والمكافآت وفقاً لميثاقها المعتمد من قبل مجلس الإدارة، وتساعدها في تولي مهامها لجنة إدارية منبثقة عن لجنة الموارد البشرية والتعويضات يرأسها الرئيس التنفيذي، ويشارك في عضويتها كل من النائب الأول للرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي، ومدير إدارة الموارد البشرية والإدارية، وتقوم برفع التوصيات بشأن مكافآت موظفي البنك.

وقد وضع البنك نظاماً لحوافز الأداء يهدف إلى تعزيز استفادة موظفيه. وقد تم ربط هذا النظام بشكل وثيق مع إنجازات البنك الاستراتيجية، والعوائد طويلة الأجل على أموال المساهمين. كما يتم الأخذ في الاعتبار الأداء غير المالي (مثل إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي على أساس الأداء الفردي).

وتعامل حوافز الأداء بموجب السياسة على أساس أنها مكافأة، ويتم صرف مكافآت الأداء الشخصي للأعضاء والإدارة التنفيذية والموظفين في الربع الأول من السنة اللاحقة لسنة استحقاق المكافأة.

حوكمة الشركات تتمـــة

11 الإفصاح عن المكافآت (تتمة)

وعلاوة على ذلك، وتمشياً مع ميثاق مجلس الإدارة وبالاستناد إلى توصية لجنة الترشيحات والمكافآت، وخضوعاً للقوانين واللوائح. يقرر مجلس الإدارة صيغة وقيمة مكافأة العضو. وتعمد اللجنة إلى إجراء مراجعة سنوية لمكافأة العضو. وبالإضافة إلى ما تقدم واستناداً إلى النظام الأساسي للبنك، يجوز للجمعية العامة أن تحدد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة على أن لا تتجاوز القيمة الإجمالية لها ما نسبته 10% من الربح الصافي لأي سنة مالية، بعد أن يقوم البنك بالتحويل إلى الاحتياطي القانوني وبعد توزيع إجمالي الأرباح على المساهمين بما لا يقل عن 5% من رأس مال الشركة.

ويتم احتساب مكافآت الأداء الفردي سنوياً وترتبط بخمسة عوامل:

1) مستوى الدور الشخصي.
2) العوائد التي يحققها البنك من الأسهم.
3) تقييم الأداء الشخصي.
4) تقييم الامتثال بمعايير السلوكيات الأساسية الموثقة في البنك.
5) أداء البنك مقارنة بخطة العمل التي تم إعدادها قبل بدء العام الذي تم فيه تنفيذ الخطة.

وتتطلب الخطة تحديد أشخاص من المستوى التنفيذي المتقدم وتعيينهم "كأشخاص مصرح لهم". وتنطبق المكافأة على 13 شخصاً من المستوى المشار إليه في البنك تمشياً مع سياسة البنك، بما في ذلك كافة الأعضاء الذين تولوا مهام محددة ضمن لجان الإدارة.

وفي تاريخ 31 ديسمبر 2013، كان يعمل لدى البنك 51 موظفاً (في مقابل 41 موظفاً في عام 2011) استحقوا مكافآت الأداء بموجب مستويات الخدمة عن تلك السنة. وقد بلغت قيمة مكافآت الأداء المدفوعة إلى الموظفين على مدار العام 2013 ما قيمته 1,489 ألف دولار أمريكي، حيث تم تخصيص ما قيمته 805 ألف دولار أمريكي من ذلك المبلغ إلى ثلاثة عشر شخصاً المعتمدين، وما قيمته 684 ألف دولار أمريكي لموظفي البنك الآخرين (في مقابل 900 ألف دولار أمريكي في ديسمبر 2012 منها 436 ألف دولار أمريكي إلى اثنى عشر شخصاً المعتمدين وما قيمته 464 ألف دولار أمريكي خصصت لموظفين آخرين).

وتتضمن سياسة البنك بشأن الأجور السنوية، الراتب الأساسي على مدار 13 شهراً، ولم يعرض البنك نظام أسهم حوافز أو أي نوع من المكافآت الأخرى.

12 مكافآت المدققين الخارجيين

دفع بنك اليوباف خلال العام 2013 إلى المدققين الخارجيين، السادة/إيرنست آند يونغ ما قيمته 69 ألف دولار أمريكي عن خدمات التدقيق وخدمات أخرى تتعلق بها، (وتتضمن تلك الخدمات مراجعة تقارير المعلومات بشأن التحوط، والمراجعات الفصلية، ومراجعات عن أعمال مكافحة غسيل الأموال، ومراجعة تقارير الإفصاح العامة)، وعبرت إيرنست آند يونغ عن رغبتها في الاستمرار مع البنك كمدقق خارجي للسنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2014. وقد بلغت قيمة الخدمات الأخرى غير المتعلقة بالتدقيق إضافة إلى خدمات استشارية أخرى ما قيمتها 42 ألف دولار أمريكي.

وأوصت لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال بتعيين السادة إيرنست آند يونغ، وسوف يتم تقديم قرار باقتراح إعادة تعيينهم في الجمعية العامة السنوية التي ستعقد بتاريخ 28 أبريل 2014.

وندرج أدناه البيانات التفصيلية لرسوم التدقيق الخارجي والخدمات الأخرى التي لا تتعلق بالتدقيق:

البند	2013 آلاف الدولارات	2012 آلاف الدولارات
كلفة التدقيق وخدمات تتعلق بالتدقيق	**69**	56
خدمات لا تتعلق بالتدقيق	**42**	32
المجموع	**111**	88

13 تطبيق تحسينات الامتثال للسنة المالية 2013

واصل البنك جهوده لضمان التزامه بالقواعد واللوائح التي تصدر عن مصرف البحرين المركزي، ومعايير الحوكمة وأفضل الممارسات المتبعة.

وقد قامت لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة خلال العام 2013 بإجراء تقييم لكل من أعضاء مجلس الإدارة، وسترفع توصياتها بهذا الشأن إلى المساهمين خلال الاجتماع السنوي للجمعية العامة. وقد تم من خلال هذه العملية تقييم آليات عمل مجلس الإدارة، وتقييم أداء كل لجنة في ضوء أغراضها ومسئولياتها والأداء الفردي لكل من الأعضاء، من حيث الحضور والقيمة التي أضافها إلى مجلس الإدارة.

كما تم إتاحة قنوات اتصال سرية للموظفين تمكنهم من الوصول إلى لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال بغرض التعبير عن مخاوفهم بشأن التجاوزات المالية أو القانونية الممكنة، أو القضايا القانونية. وقد تبنى المجلس برنامجاً أطلق عليه "الصافرة التحذيرية" يتيح لكافة الموظفين التعبير عن مخاوفهم مباشرة إلى أي من أعضاء لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال، أو إلى أحد الأشخاص المعينين الذين يمكنهم التواصل بيسر مع اللجنة.

وللتأكد من أن كافة أعضاء مجلس الإدارة يكونون على علم بآخر التطورات فيما يخص قضايا حوكمة المؤسسات، ولضمان قيامهم بالمهام الموكلة إليهم على أكمل وجه فيما يخص متطلبات حوكمة المؤسسات وإجراءاتها، عقد البنك ورشة عمل تثقيفية حضرها كافة أعضاء مجلس الإدارة بشأن مبادئ حوكمة المؤسسات وقوانينها، وأفضل الممارسات الدولية حول معايير حوكمة المؤسسات التي تحددها هيئات مثل لجنة بازل للإشراف على الخدمات المصرفية، إضافة إلى الضوابط والسياسات عالية المستوى الخاصة بمصرف البحرين المركزي.

وقام البنك مؤخراً بإجراء عملية تقييم لموقفه بشأن الامتثال بالقوانين الخاصة بالضوابط المتقدمة لمصرف البحرين المركزي، وسيتم تقديم النتائج إلى اجتماع الجمعية العامة السنوي للسنة المالية الحالية. وندرج في الجزء التالي بعض البنود العالقة حتى تاريخه.

14 المتطلبات ومبادرات التحسين المستمرة

يلتزم البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي المنصوص عليها في الجزء 1.5.2 من الضوابط عالية المستوى لدليل قواعد المصرف ذات الصلة بمستوى استقلالية ما لا يقل عن ثلث أعضاء مجلس الإدارة.

ولا يتيح العدد الحالي من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين للبنك إمكانية التقيد بمتطلبات مصرف البحرين المركزي المبينة في الجزء 3.2.1, 4.2.1 و 5.2.1 من مجلد قواعد المصرف ذات الصلة بهيكلية تكوين لجان التدقيق والترشيح والمكافآت.

كما أدى التغيير في هيكلية مجلس الإدارة إلى تأخير تعيين أعضاء جدد بمجلس الإدارة، إلاّ أن البنك يبذل الجهد الكافي في سبيل اتخاذ الخطوات الضرورية والمبادرات المناسبة لمعالجة قضية مستوى استقلالية الأعضاء ضمن اللجان، إضافة إلى إبلاغ مصرف البحرين المركزي بكافة التطورات في جميع الأوقات.

وإننا ملتزمون بتبني أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية، ونجتهد للتقيد بوحدات القياس الخاصة بضوابط الرقابة عالية المستوى الصادرة عن مصرف البحرين المركزي في المستقبل المنظور.

الإفصاح عن معلومات الحوكمة تتمـــة

15 الهيكل التنظيمي

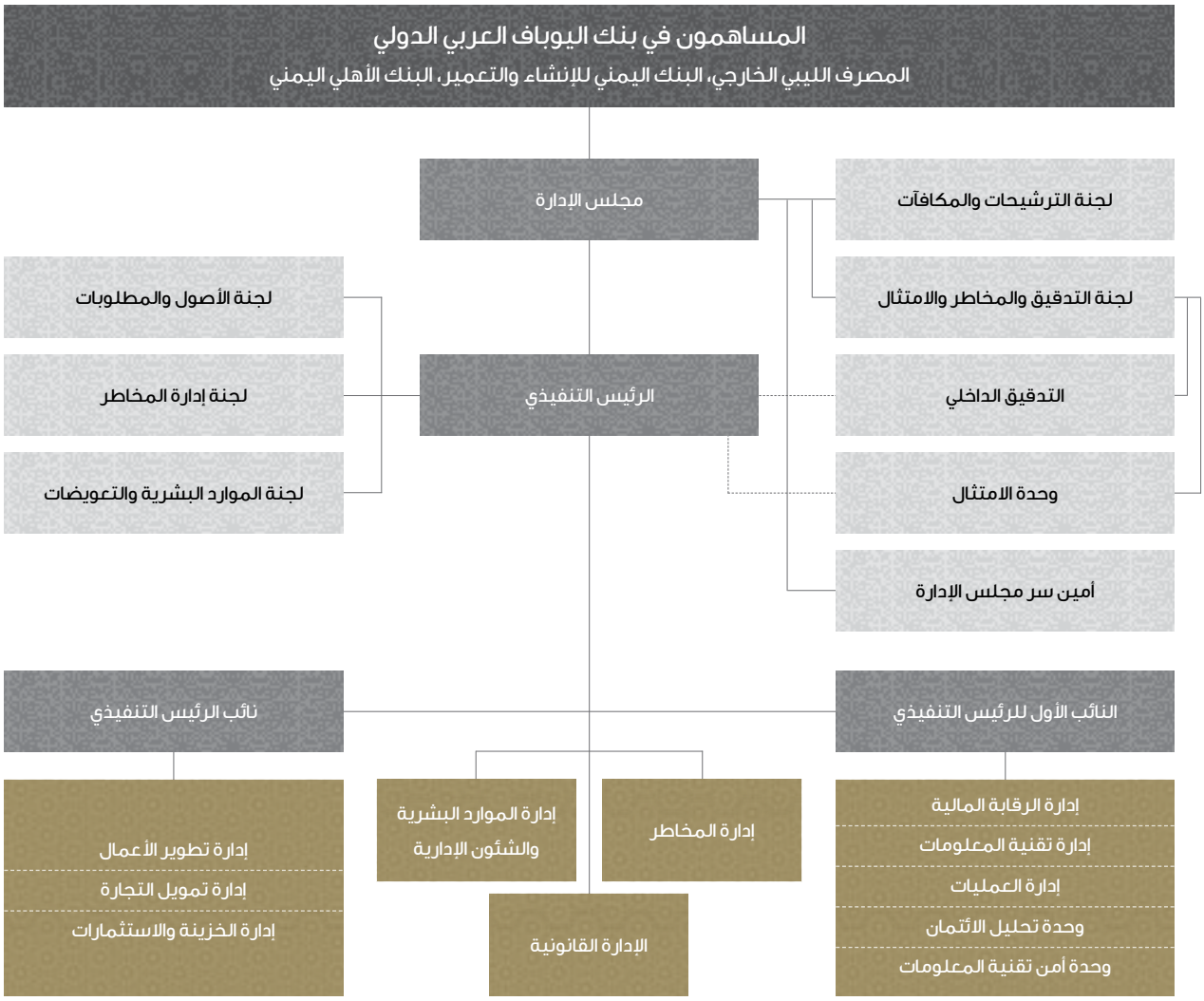

القوائم المالية 2013

المحتويات

30 تقرير مدققي الحسابات
31 قائمة المركز المالي
32 قائمة الدخل
33 قائمة الدخل الشامل
34 قائمة التدفقات النقدية
35 قائمة التغيرات في الحقوق
36 إيضاحات حول القوائم المالية

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي

بنك اليوباف العربي الدولي ش.م.ب. (مقفلة)

تقرير عن القوائم المالية

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لبنك اليوباف العربي الدولي ش.م.ب. (مقفلة) («البنك») والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2013، وقوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في الحقوق للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن الإعداد والعرض العادل لهذه القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن نظم الرقابة الداخلية التي يراها مجلس الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء.

مسئولية مدققي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الإلتزام بالأخلاقيات المهنية ذات العلاقة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

تشمل أعمال التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق مؤيده للمبالغ والإيضاحات المفصح عنها في القوائم المالية. إن اختيار الإجراءات المناسبة يعتمد على تقديراتنا المهنية، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر يتم الأخذ في الاعتبار نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة والتي تمكننا من تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الأوضاع القائمة، ولكن ليس لغرض إبداء رأي مهني حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك. كما تتضمن أعمال التدقيق تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجراها مجلس الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية.

وباعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتمكيننا من إبداء رأي تدقيق حول هذه القوائم.

الرأي

في رأينا إن القوائم المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2013 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية أخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1)، نفيد بأن:

أ) البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية تتفق مع تلك السجلات؛ و

ب) المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية.

وحسب علمنا أنه لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ا والأحكام النافذة من المجلد رقم 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي. وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

إرنست ويونغ

16 فبراير 2014

المنامة، مملكة البحرين

قائمة المركز المالي

في 31 ديسمبر 2013

	إيضاح	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك	3	**150,345**	7,102
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	3,4	**422,005**	664,904
إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة	5	**14,626**	24
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	6	**137,282**	38,890
قروض وسلف	7	**362,998**	378,684
عقارات ومعدات وبرمجيات	8	**13,366**	13,966
فوائد مستحقة القبض		**5,916**	8,034
موجودات أخرى		**1,224**	495
مجموع الموجودات		**1,107,762**	1,112,099
المطلوبات والحقوق			
المطلوبات			
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	9	**501,186**	519,017
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	9	**268,273**	267,063
مبالغ مستحقة لعملاء	10	**7,714**	21,083
فوائد مستحقة الدفع		**205**	169
مطلوبات أخرى	11	**14,283**	4,168
مجموع المطلوبات		**791,661**	811,500
الحقوق			
رأس المال	12	**250,000**	250,000
احتياطي قانوني	12	**13,597**	9,933
أرباح مبقاة		**28,642**	20,666
أرباح أسهم موصى بتوزيعها	13	**25,000**	20,000
احتياطي القيمة العادلة		**(1,138)**	-
مجموع الحقوق		**316,101**	300,599
مجموع المطلوبات والحقوق		**1,107,762**	1,112,099

السيد إمراجع غيث سليمان
رئيس مجلس الإدارة

السيد سليمان عيسى العزابي
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد حسن خليفة أبوالحسن
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 24 جزءاً من هذه القوائم المالية

قائمة الدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

	إيضاح	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
دخل الفوائد ودخل مشابه	14	**34,627**	26,280
مصروفات الفوائد	15	**(1,860)**	(2,472)
صافي دخل الفوائد		**32,767**	23,808
دخل الرسوم والعمولات	16	**17,874**	15,124
دخل المتاجرة ودخل الإستثمار – صافي	17	**(74)**	4
مكسب من تحويل عملات أجنبية		**823**	375
دخل آخر	18	**20**	-
الدخل التشغيلي		**51,408**	39,331
مخصص خسائر القروض	7	**(4,017)**	(2,322)
صافي الدخل التشغيلي		**47,391**	37,009
تكاليف الموظفين		**6,253**	4,518
استهلاك	8	**1,078**	354
مصروفات تشغيلية أخرى	18	**3,420**	2,120
المصروفات التشغيلية		**10,751**	6,992
صافي الربح للسنة		**36,640**	30,017

السيد إمراجع غيث سليمان
رئيس مجلس الإدارة

السيد سليمان عيسى العزابي
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد حسن خليفة أبوالحسن
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 24 جزءاً من هذه القوائم المالية

قائمة الدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
صافي الربح للسنة	**36,640**	30,017
خسارة شاملة أخرى:		
البنود التي يمكن إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل		
في الفترات اللاحقة:		
خسارة غير محققة للقيمة العادلة لإستثمارات متاحة للبيع – صافي	**(1,138)**	-
خسارة شاملة أخرى للسنة	**(1,138)**	-
مجموع الدخل الشامل للسنة	**35,502**	30,017

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 24 جزءاً من هذه القوائم المالية

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

	إيضاح	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
الأنشطة التشغيلية			
صافي الربح للسنة		**36,640**	30,017
تعديلات للبنود التالية:			
مخصص خسائر القروض	7	**4,017**	2,322
استهلاك	8	**1,078**	354
شطب عقارات ومعدات وبرمجيات		**-**	9
دخل المتاجرة ودخل الإستثمار – صافي	17	**74**	(4)
إطفاء موجودات معاد تصنيفها "كقروض وسلف من إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة		**(554)**	(509)
مكسب من إستبعاد عقارات ومعدات وبرمجيات		**-**	(20)
الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**41,255**	32,169
تغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى		**(188,910)**	(10,000)
قروض وسلف		**12,223**	(111,237)
إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة		**(15,629)**	2
فوائد مستحقة القبض		**2,118**	(2,920)
موجودات أخرى		**(729)**	371
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى		**(17,831)**	48,715
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى		**1,210**	(9,419)
مبالغ مستحقة لعملاء		**(13,369)**	12,716
فوائد مستحقة الدفع		**36**	(49)
مطلوبات أخرى		**10,115**	10
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		**(169,511)**	(39,642)
الأنشطة الإستثمارية			
شراء إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة		**(109,523)**	(29,773)
متحصلات من إستبعاد إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة		**10,946**	4,702
شراء عقارات ومعدات وبرمجيات	8	**(478)**	(2,737)
متحصلات من إستبعاد عقارات ومعدات وبرمجيات		**-**	20
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(99,055)**	(27,788)
الأنشطة التمويلية			
إصدار رأس المال	12	**-**	50,000
أرباح أسهم مدفوعة	13	**(20,000)**	(20,000)
صافي النقد (المستخدم في)/من الأنشطة التمويلية		**(20,000)**	30,000
النقص في النقد وما في حكمه		**(288,566)**	(37,430)
النقد وما في حكمه في 1 يناير		**662,006**	699,436
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	3	**373,440**	662,006

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 24 جزءاً من هذه القوائم المالية

قائمة التغيرات في الحقوق

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

	إيضاح	رأس المال ألف دولار أمريكي	احتياطي قانوني ألف دولار أمريكي	أرباح مبقاة ألف دولار أمريكي	أرباح أسهم موصى بتوزيعها ألف دولار أمريكي	احتياطي القيمة العادلة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 يناير 2013		250,000	9,933	20,666	20,000	-	300,599
صافي الربح للسنة		-	-	36,640	-	-	36,640
خسارة شاملة أخرى		-	-	-	-	(1,138)	(1,138)
مجموع الدخل (الخسارة) الشاملة للسنة		-	-	36,640	-	(1,138)	35,502
أرباح أسهم مدفوعة	13	-	-	-	(20,000)	-	(20,000)
محول إلى الاحتياطي القانوني	12	-	3,664	(3,664)	-	-	-
أرباح أسهم موصى بتوزيعها	13	-	-	(25,000)	25,000	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2013		**250,000**	**13,597**	**28,642**	**25,000**	**(1,138)**	**316,101**
الرصيد كما في 1 يناير 2012		200,000	6,888	13,694	20,000	-	240,582
صافي الربح للسنة		-	-	30,017	-	-	30,017
دخل شامل آخر		-	-	-	-	-	-
مجموع الدخل الشامل للسنة		-	-	30,017	-	-	30,017
إصدار رأس المال	12	50,000	-	-	-	-	50,000
أرباح أسهم مدفوعة	13	-	-	-	(20,000)	-	(20,000)
محول إلى الاحتياطي القانوني	12	-	3,045	(3,045)	-	-	-
أرباح أسهم موصى بتوزيعها	13	-	-	(20,000)	20,000	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2012		250,000	9,933	20,666	20,000	-	300,599

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 24 جزءاً من هذه القوائم المالية

إيضاحات حول القوائم المالية
في 31 ديسمبر 2013

1 الأنشطة
تأسس بنك اليوباف العربي الدولي ش.م.ب. (مقفلة) ("البنك") كشركة مساهمة مقفلة بحرينية في مملكة البحرين ومسجلة في وزارة الصناعة والتجارة تحت سجل تجاري رقم 12819. ويعمل البنك بموجب ترخيص مصرفي بالجملة الصادر عن مصرف البحرين المركزي ضمن إطار جديد متكامل للتراخيص. وعنوان البنك المسجل هو بناية 854، طريق 3618، ممر 436، برج اليوباف، ضاحية السيف ص.ب 11529، المنامة، مملكة البحرين.

إن أغلبية أسهم البنك مملوكة من قبل المصرف الليبي الخارجي، بنك مسجل في ليبيا (المزيد من التفاصيل راجع إيضاح 12).

تم اعتماد إصدار القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 وفقاً لقرار أعضاء مجلس الإدارة الصادر في 16 فبراير 2014.

2 السياسات المحاسبية
2.1 أسس الإعداد
بيان بالالتزام
أعدت القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي وطبقاً لقانون الشركات التجارية البحريني، قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1 والأحكام النافذة من المجلد رقم 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ذات الصلة.

العرف المحاسبي
أعدت القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدلة لقياس القيمة العادلة للإستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والإستثمارات المتاحة للبيع والأدوات المالية المشتقة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة. تم عرض القوائم المالية بالدولار الأمريكي لكونه العملة الرئيسية للبنك وتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف (ألف دولار أمريكي) إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

2.2 التقديرات والآراء المحاسبية الهامة
في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، استخدمت الإدارة آرائها وعملت تقديرات لتحديد المبالغ المثبتة في القوائم المالية. إن أهم استخدامات التقديرات والفرضيات هي كالآتي:

(1) مبدأ الاستمرارية
قامت إدارة البنك بعمل تقييم لقدرة البنك على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن البنك لديه المصادر للاستمرار في أعماله في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن مجلس الإدارة ليست على علم بأي أمور غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة البنك على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

(2) اضمحلال وعدم قابلية تحصيل الموجودات المالية
تم مراجعة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت إضمحلال موجود مالي محدد. إذا وجد مثل هذا الدليل، فأنه يتم إثبات أي خسارة إضمحلال في قائمة الدخل. بالنسبة للموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة، فأن الإضمحلال هو بناءاً على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

(3) تصنيف الإستثمارات
عند إقتناء الاستثمارات تقرر الإدارة ما إذا يتوجب تصنيفها "كمدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر" أو "متاحة للبيع" أو "محتفظ بها حتى الإستحقاق." يعكس تصنيف كل إستثمار من الإستثمارات عن نية الإدارة فيما يتعلق بكل إستثمار من الإستثمارات وتخضع لمعالجة محاسبية مختلفة بناء على هذا التصنيف.

إيضاحات حول القوائم المالية
في 31 ديسمبر 2013

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 تطبيق المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة

السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية هي مطابقة لتلك التي تم إستخدامها في السنة المالية السابقة، باستثناء تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 المتعلق بقياس القيمة العادلة
أسس المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 المصدر الوحيد للتوجيه ضمن إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لجميع قياسات القيمة العادلة. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 لا يغير الإطار الذي يجب فيه على المؤسسة استخدام القيمة العادلة ولكن يقدم التوجيهات بشأن كيفية قياس القيمة العادلة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 القيمة العادلة على أنها سعر التخارج. كما يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 عمل إفصاحات إضافية.

إن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 ليس له تأثير جوهري على قياسات القيمة العادلة التي تقوم به البنك. حيثما يتطلب عمل إفصاحات إضافية، فأن يتم تقديمها في الإيضاحات الفردية المتعلقة بالموجودات والمطلوبات التي تم تحديد قيمها العادلة. تم تقديم التسلسل الهرمي للقيمة العادلة في إيضاح 20.5.

معيار المحاسبة الدولي رقم 1 المتعلق بعرض بنود الدخل الشامل الآخر – التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 1
تقدم التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 تجميع البنود المعروضة في الدخل الشامل الآخر. سيتم عرض البنود التي يمكن إعادة تصنيفها (أو إعادة تدويرها) إلى الربح أو الخسارة في المستقبل (على سبيل المثال، صافي الخسارة أو المكسب من الموجودات المالية المتاحة للبيع) بصورة منفصلة، عن تلك التي لا يمكن إعادة تصنيفها مطلقاً. أثر التعديل على العرض فقط ، ولم يكن له أي تأثير على المركز المالي أو أداء المالي للبنك.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 المتعلق بالقوائم المالية الموحدة
سيصبح المعيار إلزامياً في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2013. يستبدل المعيار متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 27 المتعلق "بالقوائم المالية الموحدة والمنفصلة" والذي يعالج محاسبة القوائم المالية الموحدة ولجنة تفسير المعيار رقم 12 المتعلق بالتوحيد – شركات ذات أغراض خاصة. يقتصر ما تبقى من معيار المحاسبة الدولي رقم 27 على محاسبة الشركات التابعة والشركات الخاضعة لسيطرة مشتركة والشركات الزميلة في قوائم مالية منفصلة. إن تطبيق هذا المعيار ليس له أي تأثير على المركز المالي أو الأداء المالي للبنك حيث لا يوجد لدى البنك شركات تابعة، وبالتالي، لم يتم إعداد قوائم مالية موحدة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 11 المتعلق بالترتيبات المشتركة
سيصبح المعيار إلزامياً في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2013. يستبدل المعيار معيار المحاسبة الدولي رقم 31 المتعلق بالحصص في المشاريع المشتركة ولجنة التفسير المعيار رقم 13 المتعلق بالشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة – المساهمات غير النقدية من قبل أصحاب المشاريع. نتيجة لإستخدام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 11 أسس السيطرة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير الدولية رقم 10 لتحديد السيطرة، فإن تحديد عما إذا كانت توجد سيطرة مشتركة قد يتغير. إن تطبيق هذا المعيار ليس له أي تأثير على المركز المالي أو الأداء المالي للبنك حيث لا يوجد لدى البنك أية مشاريع مشتركة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 12 المتعلق بالإفصاح عن الحصص في المؤسسات الأخرى
سيصبح المعيار إلزامياً في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2013. يتضمن المعيار على جميع الإفصاحات التي وردت مسبقاً في معيار المحاسبة الدولي رقم 27 المتعلق بالقوائم المالية الموحدة، وكذلك جميع الإفصاحات المدرجة مسبقاً في معيار المحاسبة الدولي رقم 31 المتعلق بالحصص في المشاريع المشتركة ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 المتعلق بالاستثمار في الشركات الزميلة. تتعلق هذه الإفصاحات بحصص المؤسسة في الشركات التابعة والترتيبات المشتركة والشركات الزميلة والشركات المهيكلة. وكما يتطلب عدد من الإفصاحات الجديدة. إن واحدة من أهم التغيرات الجوهرية التي تم تقديمها من قبل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 12 هو بأنه يتطلب حالياً من المؤسسة الإفصاح عن الفرضيات التي تم عملها لتحديد ما إذا كانت تسيطر على مؤسسة أخرى. العديد من هذه التغيرات تم تقديمها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي استجابةً للازمة المالية. حالياً، حتى لو استنتج البنك بأنه لا يسيطر على المؤسسة، سيتم استخدام المعلومات لعمل لتلك الفرضيات ستكون شفافة لمستخدمي القوائم المالية لعمل تقييماتهم الخاصة لتأثير المالي للوصول إلى نتيجة مختلفة فيما يتعلق بالتوحيد. إن تطبيق هذا المعيار ليس له أي تأثير على المركز المالي أو الأداء المالي للبنك حيث لا يوجد لدى البنك أية إستثمارات في شركات تابعة أو مشاريع مشتركة أو شركات زميلة.

إيضاحات حول القوائم المالية
في 31 ديسمبر 2013

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 تطبيق المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة (تتمة)

معيار المحاسبة الدولي رقم 28 المتعلق بالإستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (المعدل في سنة 2011)
نتيجة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 11 الجديد المتعلق بالترتيبات المشتركة والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 12 المتعلق بالإفصاح عن الحصص في المؤسسات الأخرى، تم تغيير مسمى معيار المحاسبة الدولي رقم 28 المتعلق بالإستثمارات في الشركات الزميلة إلى معيار المحاسبة الدولي رقم 28 المتعلق بالإستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، حيث أنه يوضح تطبيق طريقة الحقوق على الإستثمارات في المشاريع المشتركة وبالإضافة إلى الشركات الزميلة. سيصبح المعيار المعدل إلزامياً في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2013. إن تطبيق هذا المعيار ليس له أي تأثير على المركز المالي أو الأداء المالي للبنك حيث لا يوجد لدى البنك أية إستثمارات في مشاريع مشتركة أو شركات زميلة.

2.4 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

(1) العملات الأجنبية

تسجل المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً بأسعار صرف العملة الرئيسية المعنية السائدة بتاريخ المعاملة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ترحل أية مكاسب أو خسائر ناتجة من تحويل العملات إلى قائمة الدخل.

يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية بإستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات المبدئية.
يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بالعملات الأجنبية بإستخدام أسعار الصرف السائدة بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.

(2) الموجودات والمطلوبات المالية

الإثبات والإستبعاد
تشتمل الموجودات المالية على نقد وأرصدة لدى بنوك وودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى وإستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة وإستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة وقروض وسلف فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى. وتشتمل المطلوبات المالية على ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى ومبالغ مستحقة لعملاء وفوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى.

يتم إثبات جميع الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة بتاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرفاً في المخصصات التعاقدية للأداة. تتضمن هذه (طريقة المتاجرة العادية): المشتريات أو المبيعات للموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص علية عامةً في القوانين أو حسب أعراف السوق.

يتم إثبات الموجود أو المطلوب المالي مبدئياً بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع (في حالة الموجود) أو المستلم (في حالة المطلوب).

يتم إستبعاد الموجود المالي (أو أي جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة من موجودات مالية مشابه) عند:

(1) إنقضاء الحق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود؛

(2) إحتفاظ البنك بحقوقه في إستلام التدفقات النقدية من موجود ولكنه تعهد بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب "ترتيب سداد"؛ أو

(3) قيام البنك بنقل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من موجود سواء (أ) قام البنك بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود أو (ب) عندما لم يتم نقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجودات ولكنه قام بنقل السيطرة على الموجودات.

عندما قام البنك بنقل حقوقه في إستلام التدفقات النقدية من موجود ولم يتم نقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجودات ولم يتم نقل السيطرة على الموجودات، فإنه يتم إثبات الموجود إلى حد إستمرار مشاركة البنك في الموجود.

يقوم البنك بإستبعاد المطلوب المالي عندما يكون الإلتزام بموجب العقد قد تم إخلائه أو إلغائه أو انتهاء مدته.

إيضاحات حول القوائم المالية
في 31 ديسمبر 2013

(3) الإستثمارات

يصنف البنك إستثماراته في الفئات التالية: مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر أو متاحة للبيع أو محتفظ بها حتى الإستحقاق.

القياس المبدئي
تثبت جميع الإستثمارات مبدئياً بالقيمة العادلة، بالإضافة إلى ذلك، في حالة الإستثمارات غير المسجلة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر تنسب إليها تكاليف معاملة إقتناء الإستثمار.

القياس اللاحق
إستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر
تتضمن الإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر على الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة. يتم تصنيف الإستثمارات كمحتفظ بها لغرض المتاجرة إذا تم إقتناؤها لغرض البيع أو إعادة الشراء في المدى القريب. يتم لاحقاً قياسها بالقيمة العادلة مع تضمين أية مكاسب أو خسائر محققة وغير محققة الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل في الفترة التي تنتج فيها. يتم تضمن الفوائد المكتسبة أو أرباح الأسهم المستلمة في " دخل الفوائد ودخل مشابه" ودخل آخر" على التوالي.

إستثمارات متاحة للبيع
تتضمن الإستثمارات المتاحة للبيع على إستثمارات أسهم حقوق الملكية وسندات الدين. إستثمارات أسهم حقوق الملكية هي تلك التي لم يتم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض المتاجرة أو مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر. سندات الدين في هذه الفئة هي تلك التي ينوى الإحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة، ولكن يمكن بيعها لتلبية احتياجات السيولة أو استجابةً لتغيرات في أوضاع السوق.

يتم لاحقاً قياس الإستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة مع إثبات المكاسب والخسائر غير المحققة في قائمة الدخل الشامل ويتم إدراجها في إحتياطي القيمة ضمن الحقوق حتى يستبعد الإستثمار، أو عندما يصبح الإستثمار مضمحل عندئذ يتم إثبات المكسب أو الخسارة المتراكمة المسجلة في قائمة الدخل.

إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق
تصنف الموجودات المالية غير المشتقة التي لديها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد ومواعيد استحقاق ثابتة كمحتفظ بها حتى الإستحقاق عندما يكون لدى البنك النية والقدرة الإيجابية للاحتفاظ بها حتى الاستحقاق. بعد القياس المبدئي، يتم قياس إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي، بعد حسم مخصص الإضمحلال. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الإعتبار أي علاوات وخصومات من الاقتناء والرسوم التي تعتبر جزءً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي. يتم تضمين الإطفاء في " دخل الفوائد ودخل مشابه " في قائمة الدخل. يتم إثبات الخسائر الناتجة من إضمحلال هذه الإستثمارات ضمن قائمة الدخل.

(4) أسس قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هو السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع الموجود أو تحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب، أو
- في السوق الأكثر فائدة للموجود أو المطلوب في حال غياب السوق الرئيسي

يجب إن يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر فائدة متاح التعامل فيه للبنك.

يتم قياس القيمة العادلة للموجود أو مطلوب باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركين في السوق عند تسعير الموجود أو المطلوب، على افتراض بأن مشاركي السوق يعملون بأفضل مصالحهم الاقتصادية.

يتم تحديد القيم العادلة للأدوات المالية المتداولة في الأسواق المالية النشطة بالرجوع إلى أسعار العطاءات المعلنة في السوق للموجودات وأسعار العرض المعلنة في السوق للمطلوبات، عند إقفال الأعمال في تاريخ قائمة المركز المالي، بدون حسم تكاليف المعاملة.

إيضاحات حول القوائم المالية
في 31 ديسمبر 2013

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

يتم تحديد القيمة العادلة لعقود صرف أجنبي آجلة بإستخدام أسعار الصرف الآجلة بتاريخ قائمة المركز المالي مع خصم القيمة الناتجة إلى القيمة الحالية.

(5) القروض والسلف

القروض و السلف هي موجودات مالية غير مشتقة لديها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير متداولة في السوق النشطة. بعد القياس المبدئي، يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، بعد حسم مخصصات الإضمحلال. يتم إثبات الخسائر الناتجة من الإضمحلال في قائمة الدخل كمخصص لخسائر القروض.

(6) الأدوات المالية المشتقة

يستخدم البنك الأدوات المالية المشتقة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئياً، ولاحقاً تقاس بالقيمة العادلة مع ترحيل تكاليف المعاملات مباشرة إلى قائمة الدخل. القيمة العادلة للمشتق المالي تعادل المكسب أو الخسارة غير المحققة الناتجة عن التقييم بأسعار السوق للمشتقات المالية. تدرج المشتقات التي تحمل قيماً سوقية موجبة (المكاسب غير المحققة) ضمن الموجودات الأخرى بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيماً سوقية سالبة (الخسائر غير المحققة) ضمن المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي.

(7) إضمحلال الموجودات المالية

يقيم البنك في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت إضمحلال موجود مالي محدد أو مجموعة من الموجودات المالية. يعتبر الموجود المالي مضمحل أو مجموعة من الموجودات المالية مضمحلة إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت الإضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر قد تم حدوثه بعد الإثبات المبدئي للموجود (تكبد على "أثره خسارة") وبأن حدوث تلك الخسارة (أو الأحداث) لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية التي يمكن قياسها بواقعية.

من الممكن إن يتضمن دليل الاضمحلال على مؤشرات بأن المقترض أو مجموعة من المقترضين يواجهون صعوبات مالية جوهرية، وفوات مواعيد دفع الفائدة أو المبالغ الأصلية، ويوجد هناك إحتمال تعرض المقترض أو مجموعة من المقترضين إلى إفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر ويمكن ملاحظته حيث توجد معلومات تشير بحدوث الإنخفاض في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة القابلة للقياس، أو حدوث تغيرات في أعمال المتاجرة أو في الأوضاع الاقتصادية المرتبطة بعدم السداد.

الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، يقوم البنك أولاً بعمل تقييم فردي يثبت وجود دليل موضوعي لإضمحلال الموجودات المالية الجوهرية بشكل فردي، أو بشكل جماعي للموجودات المالية التي لا تعتبر جوهرية بشكل فردي. إذا حدد البنك بأنه لا يوجد دليل موضوعي يثبت اضمحلال الموجود المالي المحدد بشكل فردي، وهو يتضمن موجود في مجموعة من الموجودات المالية لديها خصائص مخاطر ائتمان مماثلة ويتم تقييمها بشكل جماعي للاضمحلال. الموجودات المالية التي يتم تحديدها بشكل فردي للاضمحلال والتي يتم إثبات خسارة اضمحلال لها أو يستمر اضمحلالها لا يتم تضمينها في التقييم الجماعي للاضمحلال.

إذا وجد دليل موضوعي يثبت تكبد خسارة اضمحلال، فإنه يتم قياس مبلغ الخسارة كفرق بين القيمة المدرجة للموجود والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة (بإستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة التي لم يتم تكبدها بعد). يتم خفض القيمة المدرجة للموجود من خلال إستخدام حساب المخصص ويتم إثبات مبلغ الخسارة في قائمة الدخل. يستمر إستحقاق دخل الفوائد على القيمة المدرجة المخفضة على أساس سعر الفائدة ويتم إستحقاقها بإستخدام معدل الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الاضمحلال.

إستثمارات مالية متاحة للبيع

بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع، يقوم البنك بعمل تقييم بتاريخ إعداد كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت إضمحلال الإستثمار.

في حالة أدوات الدين المصنفة كمتاحة للبيع، يقوم البنك بعمل تقييم بشكل فردي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي للإضمحلال على أساس المعيار ذاته كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة. ومع ذلك، فإن المبلغ المسجل للإضمحلال هي الخسارة المتراكمة المقاسة كفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية بعد حسم أي خسارة إضمحلال على ذلك الاستثمار المثبت مسبقاً في قائمة الدخل.

إيضاحات حول القوائم المالية
في 31 ديسمبر 2013

(8) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في قائمة المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وينوي البنك التسوية على أساس صافي المبلغ.

(9) النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى البنوك وودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتواريخ إستحقاق أصلية لمدة 90 يوماً أو أقل.

(10) عقارات، معدات وبرمجيات

تدرج العقارات والمعدات والبرمجيات بالتكلفة بعد حسم الإستهلاك المتراكم و/أو خسائر الإضمحلال المتراكمة، إن وجدت. تتضمن مثل هذه التكاليف تكلفة استبدال جزء من المعدات، إذا تم استيفاء المعايير. يتم إثبات جميع تكاليف الصيانة والإصلاح الأخرى في قائمة الدخل عند تكبدها. لا يتم إستهلاك الأراضي، يتم إدراجها بالتكلفة بعد حسم الإضمحلال في قيمتها.

يتم احتساب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة على النحو التالي:

الموجود	الأعمار الإنتاجية المقدرة بالسنوات
مباني	15 سنوات
أثاث ومعدات ومركبات	3 إلى 5 سنوات
برمجيات	3 إلى 5 سنوات

يتم إستبعاد بند العقارات والمعدات و البرمجيات عند البيع أو عندما لا يتوقع الحصول على منافع إقتصادية من إستخدامه أو بيعه. يتم تضمين أي مكسب أو خسارة ناتجة عن استبعاد موجود في قائمة الدخل في السنة التي تم فيها إستبعاد الموجود.

(11) أعمال رأسمالية قيد التنفيذ

يتم إثبات جميع التكاليف والمصروفات متضمنة المبالغ المدفوعة لمورّدي مشروع الموجودات والمصروفات المتكبدة المنسوبة مباشرةً فيما يتعلق ببناء المبنى وتكاليف البنية التحتية ذات الصلة كأعمال رأسمالية قيد التنفيذ.

عند الانتهاء من المشروع، يتم تصنيف الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ في الفئة ذات الصلة بالعقارات والمعدات وبرمجيات.

(12) المخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على البنك أي إلتزام حالي (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق وتكون فيه تكلفة تسوية الإلتزام محتملة بأن تدفق الموارد المنطوية على فوائد اقتصادية يكون مطلوباً لتسوية الإلتزام ويمكن وضع تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصص في قائمة الدخل.

(13) الإلتزامات المحتملة

لا يتم إثبات الإلتزامات المحتملة في القوائم المالية، ولكن يتم الإفصاح عنها إلا إذا، كان لا يتوقع تدفق المنافع الإقتصادية المستقبلية الضمنية لها.

(14) الضمانات المالية

ضمن أعماله الاعتيادية، يقدم البنك ضمانات مالية، تتكون من إعتمادات مستندية وخطابات ضمان.

يتم إثبات الضمانات المالية مبدئياً في القوائم المالية بالقيمة العادلة، والتي تعد العمولة المستلمة. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس مطلوبات البنك بموجب كل ضمان بعلاوة غير مطفأة وأفضل تقدير للنفقات اللازمة لتسوية إي إلتزام مالي ناتج من الضمان، أيهما أعلى.

إيضاحات حول القوائم المالية
في 31 ديسمبر 2013

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

(15) إعادة التفاوض القروض

يسعى البنك، كلما أمكنه ذلك، لإعادة هيكلة القروض بدلا من امتلاك الضمانات. وقد يترتب ذلك على تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. وبمجرد إن يتم إعادة التفاوض على الشروط، فأن أي إضمحلال يتم قياسه بإستخدام معدل الفائدة الفعلي للقرض الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل الشروط والقرض لا يعتبر قد فات موعد إستحقاقه. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة إعادة التفاوض للتأكد بأن جميع المعايير تم استيفائها وبأن المدفوعات المستقبلية من الممكن أن تحدث. تخضع القروض بإستمرار لتقييم الاضمحلال بشكل فردي أو جماعي، ويتم احتسابها بإستخدام معدل الفائدة الفعلي للقروض الأصلية.

(16) رأس المال والإحتياطي القانوني

رأس المال
تم تصنيف الأسهم العادية الصادرة من قبل البنك كأسهم حقوق. يصنف البنك الأدوات الرأسمالية كمطلوبات مالية أو أدوات أسهم حقوق الملكية وفقاً لمضمون الشروط التعاقدية للأدوات. يتم خصم التكاليف الإضافية التي تنسب مباشرةً لإصدار أدوات أسهم حقوق الملكية من القياس المبدئي لأدوات أسهم حقوق الملكية.

احتياطي قانوني
وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001 فأنه يتطلب تخصيص 10% من الربح السنوي إلى الإحتياطي القانوني والذي يكون عادةً قابل للتوزيع فقط عند التصفية. يجوز إيقاف التخصيصات عندما يبلغ الإحتياطي 50% من رأس المال المدفوع.

(17) إثبات الإيراد

يتم إثبات الإيراد إلى حد الذي من المحتمل إن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى البنك ويمكن قياس الإيراد بموثوقية. كما يجب الوفاء بمعايير الإثبات المحددة التالية قبل إثبات الإيراد:

دخل الفوائد
يتم إثبات دخل الفوائد والرسوم التي تعتبر جزء لا يتجزأ من العائد الفعلي للموجود المالي، بإستخدام طريقة العائد الفعلي إلا في حالة وجود شك في التحصيل. يتم تعليق إثبات دخل الفوائد عندما تصبح القروض مضمحلة، وذلك عند تأخير السداد لأكثر من 90 يوماً.

دخل الرسوم والعمولات
يتم إثبات دخل الرسوم والعمولات عند إكتسابها.

دخل أرباح الأسهم
يتم إثبات دخل أرباح الأسهم عندما يوجد لدى البنك الحق لإستلام مدفوعاتها.

2.5 معايير وتعديلات صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

فيما يلي المعايير الصادرة ولكنها غير إلزامية بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للبنك هي مدرجة أدناه. إن هذه القائمة هي للمعايير والتفسيرات الصادرة، والتي يتوقع البنك بأنها ستكون قابلة للتطبيق بتاريخ مستقبلي. ينوي البنك تطبيق هذه المعايير عندما تصبح إلزامية:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 المتعلق بالأدوات المالية
يعكس المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 كما تم إصداره المرحلة الأولى من عمل مجلس معايير المحاسبة الدولي بشأن إستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 وينطبق على تصنيف وقياس الموجودات المالية كما ورد تعريفهم في معيار المحاسبة الدولي رقم 39. كان المعيار مبدئياً إلزامياً في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2013، ولكن "التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 غيرت التاريخ الإلزامي الفعلي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والإفصاحات الانتقالية، الصادر في ديسمبر 2011، إلى 1 يناير 2015. في المراحل اللاحقة، سيعالج مجلس معايير المحاسبة الدولي محاسبة التحوط وإضمحلال الموجودات المالية. سيقوم البنك بتقييم تأثير تطبيق المرحلة الأولى من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، بالتزامن مع المراحل الأخرى، عندما يتم إصدارها لعرض صورة شاملة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 32 المتعلق بمقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية – إدخال تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 32
توضح هذه التعديلات معنى "بأن لديها حالياً الحق القانوني النافذ للمقاصة". وسيكون من الضروري تقييم تأثير ذلك على البنك بمراجعة إجراءات السداد والتوثيق القانوني للتأكد من المقاصة لا تزال ممكنة في الحالات التي حدثت في السابق. في حالات معينة، قد لا يعد تحقيق المقاصة أمراً قائماً. في حالات أخرى، يتم إعادة التفاوض بشأن العقود. ومتطلب بتوفير حق المقاصة لجميع الأطراف المعنية لإتفاقية المشاركة قد يثبت وجودا تحدٍ للعقود حيث لا يوجد سوى طرف واحد فقط له الحق في المقاصة في حال وجود عجز عن السداد.

إيضاحات حول القوائم المالية
في 31 ديسمبر 2013

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.5 معايير وتعديلات صادرة ولكنها غير إلزامية بعد (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 32 المتعلق بمقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية – إدخال تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 32 كما توضح التعديلات بأن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 32 للمعايير المقاصة إلى أنظمة التسوية (مثل أنظمة المقاصة المركزية) التي تطبق آليات سداد إجمالية غير متزامنة. إن المقاصة بناءً على أسس السداد المتزامن يتعلق بصورة خاصة بالبنك يكون فيه مشتركاً في عدد كبير من معاملات البيع وإعادة الشراء. وحالياً، تعتبر المعاملات المسددة من خلال أنظمة المقاصة، في أغلب الحالات، لتحقيق تسوية متزامنة. في حين يتوقع بأن العديد من أنظمة السداد تلبي المعايير الجديدة، والبعض ليس كذلك. ومن المتوقع بأن أي تغيير في المقاصة سوف يؤثر على نسب الإقتراض، متطلبات رأس المال التنظيمي وغيرها. وحيث أن تأثير التطبيق يعتمد على قيام البنك بفحص الإجراءات التشغيلية المطبقة من قبل المقاصات المركزية وأنظمة السداد التي تتعامل معها لتحديد عما إذا كانت تستوفي المعايير الجديدة، فأنه ليس من العملي تحديد قياس هذه التأثيرات.

ستصبح هذه التعديلات إلزامية في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2014.

3 نقد وأرصدة لدى البنوك

	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
نقد	**4**	7
أموال قابلة للاستدعاء وبإشعار قصير	**150,341**	6,983
أرصدة لدى بنوك أخرى	**-**	112
نقد وأرصدة لدى البنوك	**150,345**	7,102
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتواريخ استحقاق أصلية أقل من		
90 يوماً (إيضاح 4)	**223,095**	654,904
النقد وما في حكمه	**373,440**	662,006

4 ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى

الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تمثل ودائع أسواق النقد التي تستحق عليها فائدة ومحتفظ بها لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما في تاريخ قائمة المركز المالي. وباستثناء ودائع بمبلغ وقدره 199 مليون دولار أمريكي (2012: 10 مليون دولار أمريكي) تستحق خلال ستة أشهر، فإن جميع الودائع لديها تواريخ إستحقاق لفترة 90 يوماً أو أقل (إيضاح 3).

5 إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة

	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
مسعرة:		
سندات دين	**11,715**	-
سندات أسهم حقوق الملكية	**2,911**	24
	14,626	24

إيضاحات حول القوائم المالية
في 31 ديسمبر 2013

6 استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
محتفظ بها حتى الإستحقاق:		
سندات دين:		
– حكومية	**47,446**	23,897
– شركات	**71,553**	11,993
وحدات الوكالة	**3,000**	3,000
مجموع المحتفظ بها حتى الإستحقاق	**121,999**	38,890
المتاحة للبيع:		
سندات دين:		
– حكومية	**7,194**	-
– شركات	**8,089**	-
مجموع المتاحة للبيع	**15,283**	-
مجموع الإستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة	**137,282**	38,890

7 قروض وسلف

تدرج القروض والسلف بعد حسم مخصصات خسائر القروض والفوائد المعلقة.

	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
قرض حكومي	**61,536**	42,085
قروض تجارية	**106,464**	343,895
اعتمادات مستندية – المالية	**206,334**	306,864
	374,334	385,980
مخصص خسائر القروض والفوائد المعلقة	**(11,336)**	(7,296)
	362,998	378,684

فيما يلي التغيرات في مخصص خسائر القروض والفوائد المعلقة المتعلقة بالقروض والسلف:

	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
في 1 يناير	**7,296**	4,951
المخصص خلال السنة	**4,017**	2,322
التغير في الفوائد المعلقة	**23**	23
في 31 ديسمبر	**11,336**	7,296

إيضاحات حول القوائم المالية
في 31 ديسمبر 2013

7 قروض وسلف (تتمة)

فيما يلي تقسيم مخصص خسائر القروض والفوائد المعلقة المتعلقة بالقروض والسلف:

	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
مخصص محدد	**5,384**	3,867
فوائد معلقة	**252**	229
مخصص جماعي	**5,700**	3,200
في 31 ديسمبر	**11,336**	7,296
إجمالي مبالغ القروض المضمحلة بشكل فردي قبل خصم أي مخصص إضمحلال تم تقييمه بشكل فردي	**12,847**	11,529

تسهيلات معاد تفاوضها

	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
قروض وسلف		
قروض تجارية	**8,828**	5,078

إعادة تصنيف الموجودات المالية:

في أكتوبر 2008، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 39 المتعلق " بالأدوات المالية: الإثبات والقياس" والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 المتعلق "بالأدوات المالية: الإفصاحات" تحت مسمى "إعادة تصنيف الموجودات المالية". تسمح التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 39 بإعادة تصنيف الموجودات المالية من فئة "المحتفظ بها لغرض المتاجرة " إلى فئة " قروض وسلف" في حالات معينة.

تتطلب التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 عمل إفصاحات إضافية إذا قامت المؤسسة بإعادة تصنيف الموجودات المالية وفقاً للتعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 39. ستصبح التعديلات إلزامية بأثر رجعي اعتبارا من 1 يوليو 2008.

وفقاً للتعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 المتعلق "بإعادة تصنيف الموجودات المالية" قام البنك بإعادة تصنيف إستثمارات في أذونات العراق بقيمة مدرجة قدرها 40.2 مليون دولار أمريكي، اعتباراً من 1 يوليو 2008 من "استثمار محتفظ به لغرض المتاجرة" إلى "قروض وسلف" وفقاً للتعديل الذي إدخال على معيار المحاسبة الدولي رقم 39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 الصادر من مجلس معايير المحاسبة الدولي في أكتوبر 2008 والأخذ في الاعتبار تداعيات الأزمة المالية العالمية الحالية باعتبارها ظرفا نادراً في القطاع المالي.

فيما يلي القيم المدرجة والقيم العادلة للموجودات المعاد تصنيفها:

	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
القيمة المدرجة	**42,639**	42,085
القيمة العادلة	**46,687**	52,317

بلغ خسارة القيمة العادلة الإضافية التي من الممكن إثباتها في قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 لو لم يتم إعادة تصنيف الإستثمار المحتفظ به لغرض المتاجرة 6.1 مليون دولار امريكي (2012: مكسب القيمة العادلة 6.6 مليون دولار أمريكي).

يكتسب البنك معدل فائدة فعلي قدره 8.89% (2012: 8.89%) ويتوقع بأن يسترد مبلغ وقدره 43 مليون دولار أمريكي (2012: 42 مليون دولار أمريكي) من أذونات العراق التي تم إعادة تصنيفها في سنة 2008.

إيضاحات حول القوائم المالية
في 31 ديسمبر 2013

8 عقارات، معدات وبرمجيات

	أراضي مملوكة ملكاً حراً ألف دولار أمريكي	أثاث ومعدات ومركبات ألف دولار أمريكي	برمجيات ألف دولار أمريكي	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
التكلفة:					
في 1 يناير 2013	4,232	901	770	9,166	15,069
إضافات خلال السنة	35	422	21	-	478
تحويلات من (إلى)	7,587	1,579	-	(9,166)	-
في 31 ديسمبر 2013	11,854	2,902	791	-	15,547
الاستهلاك:					
في 1 يناير 2013	-	713	390	-	1,103
المخصص للسنة	465	446	167	-	1,078
في 31 ديسمبر 2013	465	1,159	557	-	2,181
صافي القيمة الدفترية:					
في 31 ديسمبر 2013	**11,389**	**1,743**	**234**	**-**	**13,366**
في 31 ديسمبر 2013	4,232	188	380	9,166	13,966

تتعلق الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ كما في 31 ديسمبر 2012 بإنشاء مباني المكاتب الرئيسية للبنك التي تم الانتهاء منها في يناير 2013.

9 ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تمثل ودائع أسواق النقد التي تستحق عليها فائدة ومحتفظ بها لدى البنك كما في تاريخ قائمة المركز المالي.

تمثل المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى أرصدة الحسابات الجارية والضمانات النقدية المحتفظ بها لدى البنك فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية كما في تاريخ قائمة المركز المالي.

10 مبالغ مستحقة لعملاء
تمثل المبالغ المستحقة للعملاء أرصدة الحسابات الجارية والضمانات النقدية لعملاء الشركات المحتفظ بها لدى البنك فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية كما في تاريخ قائمة المركز المالي.

11 مطلوبات أخرى

	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
مصروفات مستحقة	**2,204**	1,543
دخل رسوم غير مكتسب	**9,865**	2,184
أموال محتفظ بها	**130**	168
أخرى	**2,084**	273
	14,283	4,168

إيضاحات حول القوائم المالية
في 31 ديسمبر 2013

12 رأس المال

	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
المصرح به:		
10,000,000 (2012: 10,000,000) سهم عادى بقيمة إسمية قدرها 50 دولار أمريكي للسهم	**500,000**	500,000

	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
الصادر والمدفوع بالكامل:		
في بداية السنة:		
5,000,000 (2012: 4,000,000) سهم عادي بقيمة إسمية 50 دولار أمريكي للسهم	**250,000**	200,000
الصادر خلال السنة		
لا شيء (2012: 1,000,000) سهم عادي بقيمة إسمية 50 دولار أمريكي للسهم	-	50,000
في نهاية السنة:		
5,000,000 (2012: 5,000,000) سهم عادي بقيمة إسمية 50 دولار أمريكي للسهم	**250,000**	250,000

المساهمون

	2013		2012	
	نسبة الملكية (٪)	**ألف دولار أمريكي**	نسبة الملكية (٪)	ألف دولار أمريكي
المصرف الليبي الخارجي	**99.50**	**248,751**	99.50	248,751
البنك اليمني للإنشاء والتعمير	**0.22**	**561**	0.22	561
البنك الأهلي اليمني	**0.28**	**688**	0.28	688
	100,00	**250,000**	100.00	250,000

إحتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم عمل الإحتياطي القانوني عن طريق تحويل 10% من ربحه السنوي. يجوز للبنك إن يقرر إيقاف مثل هذا التحويل السنوي عندما يبلغ مجموع الاحتياطي 50% من رأس المال المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

13 أرباح أسهم مدفوعة وموصى بتوزيعها

أوصى البنك توزيع أرباح أسهم بإجمالي 25 مليون دولار أمريكي (بواقع 5 دولار أمريكي للسهم) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (2012: 20 مليون دولار أمريكي بواقع 4 دولار أمريكي للسهم) والتي ستقدم للحصول على موافقة مساهمي البنك في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المقبل وخاضعة للحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة.

خلال السنة، تم دفع أرباح أسهم بإجمالي 20 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 (بواقع 4 دولار أمريكي للسهم)، بعد الحصول على الموافقة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي الذي عقد بتاريخ 21 أبريل 2013.

إيضاحات حول القوائم المالية
في 31 ديسمبر 2013

14 دخل الفوائد

	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
قروض وسلف	**23,967**	18,720
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**3,676**	5,972
إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة	**737**	-
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	**6,247**	1,588
	34,627	26,280

15 مصروفات الفوائد

	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**1,845**	2,454
مبالغ مستحقة لعملاء	**15**	18
	1,860	2,472

16 دخل الرسوم والعمولات

	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
دخل عمولة من إعتمادات مستندية	**17,257**	15,105
دخل عمولة من خطابات الضمان	**160**	19
أخرى	**457**	-
	17,874	15,124

17 دخل الإستثمار ودخل المتاجرة

	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
التغيرات في القيمة العادلة للإستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة	**(540)**	4
خسارة المتاجرة – صافي	**(487)**	-
دخل الإستثمار	**953**	-
	(74)	4

18 مصروفات تشغيلية أخرى

	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
مصروفات إدارية وتسويقية	**1,777**	1,118
مصروفات مجلس الإدارة	**921**	577
خدمات مهنية	**406**	179
رسوم ومصروفات أخرى	**316**	182
أخرى	**-**	64
	3,420	2,120

إيضاحات حول القوائم المالية
في 31 ديسمبر 2013

19 ارتباطات والتزامات محتملة

	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
إعتمادات مستندية	**163,393**	250,045
خطابات ضمان	**6,347**	1,845
عقود صرف أجنبي آجلة	**2,521**	22,110
ارتباطات قروض غير مسحوبة	**1,102**	-
	173,363	274,000

20 إدارة المخاطر

20.1 المقدمة

إن المخاطر كامنة في أنشطة البنك إلا أنه يتم إدارتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، مع مراعاة حدود المخاطر والضوابط الأخرى. إن عملية إدارة المخاطر هذه ذات أهمية كبيرة لاستمرار ربحية البنك ولكون كل فرد ضمن البنك مسئول عن تعرضات المخاطر المتعلقة بمسئولياته أو مسئولياتها. ومن أهم مخاطر التي يتعرض لها البنك هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

أ) هيكل إدارة المخاطر

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول بالكامل عن منهجية إدارة المخاطر والموافقة على إستراتيجيات ومبادئ المخاطر.

لجنة مخاطر التدقيق والالتزام

لجنة مخاطر التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة هي المسئولة عن تقييم جودة وسلامة إعداد التقارير المالية، فعالية أنظمة مراقبة الالتزام المالي والإفصاح بموجب المتطلبات القانونية والتنظيمية، والإشراف على وظيفة الالتزام وسلامة إجراءات الرقابة الداخلية. كما تحصل لجنة مخاطر التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة على آخر المستجدات بصورة منتظمة من الإدارة ومسئول الالتزام لدى البنك بخصوص مسائل الالتزام، التي قد تؤثر على القوائم المالية للبنك ومراجعة نتائج أية فحوصات تجريها الجهات التنظيمية المختصة.

لجنة إدارة المخاطر

لجنة إدارة المخاطر هي المسئولة بالكامل عن وضع المخاطر الإستراتيجية وتنفيذ المبادئ وإطار العمل والسياسات والحدود. وهي المسئولة عن المسائل الأساسية للمخاطر وإدارة ومراقبة القرارات المتعلقة بالمخاطر.

لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

إن هدف لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات هو توجيه وإدارة تخصيص الموجودات والمطلوبات بحكمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك. وتراقب لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات مخاطر سيولة البنك للتأكد بأن أنشطة البنك تتماشى مع توجيهات المخاطر / المكافآت المعتمدة من قبل المجلس.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق جميع عمليات إدارة مخاطر البنك على الأقل سنوياً من قبل قسم التدقيق الداخلي وذلك طبقاً لمعايير التدقيق القائمة على المخاطر المعتمدة من قبل لجنة التدقيق. يقوم المدققين بفحص كلا من كفاية الإجراءات والتزام البنك بهذه الإجراءات. وتناقش لجنة التدقيق الداخلي نتائج جميع التقييمات مع الإدارة العليا، وتقدم تقارير بشأن استنتاجاتها وتوصياتها إلى لجنة مخاطر التدقيق والالتزام.

ب) قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تتم المراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة رئيسية بناءً على الحدود الموضوعة من قبل مجلس الإدارة. تعكس هذه الحدود إستراتيجية الأعمال وبيئة سوق البنك، وكذلك مستوى المخاطر التي يكون البنك على استعداد لقبولها مع مزيد من التركيز على قطاعات مختارة. كما يراقب ويقيس البنك كافة المخاطر، حيث يضع في اعتباره القدرات بالنسبة إلى إجمالي التعرض الكلي لجميع أنواع المخاطر والأنشطة.

إيضاحات حول القوائم المالية
في 31 ديسمبر 2013

20 إدارة المخاطر (تتمة)

20.1 المقدمة (تتمة)

ج) زيادة تركز المخاطر

تظهر التركزات عندما تدخل الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو عندما تكون لها نفس السمات الإقتصادية مما تؤثر بشكل متشابه على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات إقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تشير التركزات للتأثر النسبي في أداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب الزيادة في تركز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات البنك توجيهات معينة للتركيز على الاحتفاظ بمحافظ إستثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان وفقاً لذلك.

20.2 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة العميل أو أحد أطراف الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي ينتج عنه تحمل البنك لخسارة مالية. تنشأ هذه المخاطر من الإقراض وأنشطة الخزينة والأنشطة الأخرى المتعهد بها من البنك. تتم مراقبة مخاطر الإئتمان بنشاط بموجب سياسات الائتمان التي تحدد بوضوح صلاحيات الإقراض والسياسات والإجراءات الواجب إتباعها. يدير البنك مخاطر ائتمانه عن طريق مراقبة تركز التعرضات حسب الموقع الجغرافي والالتزام بالحدود التي تم اعتمادها. يحد البنك من مخاطره على البنود غير المدرجة في الميزانية باحتفاظ بضمانات كافية.

أ. الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان دون الأخذ في الإعتبار أي ضمانات وتعزيزات إئتمانية أخرى

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان على بنود قائمة المركز المالي. يوضح الحد الأقصى إجمالي المخاطر، قبل تأثير تقليل المخاطر من خلال إستخدام إتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية. يمثل صافي التعرض إجمالي التعرض بعد حسم الضمان النقدي مقابل الاعتمادات المستندية.

	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2013 ألف دولار أمريكي	**صافي الحد الأقصى للتعرض 2013 ألف دولار أمريكي**	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2012 ألف دولار أمريكي	صافي الحد الأقصى للتعرض 2012 ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى بنوك	**150,341**	**150,341**	7,095	7,095
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**422,005**	**422,005**	664,904	664,904
إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة	**11,715**	**11,715**	-	-
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	**137,282**	**137,282**	38,890	38,890
قروض وسلف	**362,998**	**341,937**	378,684	316,455
فوائد مستحقة القبض	**5,916**	**5,916**	8,034	8,034
موجودات أخرى	**928**	**928**	263	263
مجموع تعرض مخاطر الائتمان الممولة	**1,091,185**	**1,070,124**	1,097,870	1,035,641
تعرضات غير ممولة للالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان	**170,842**	**48,681**	251,890	110,161
مجموع تعرضات مخاطر الائتمان الممولة وغير الممولة	**1,262,027**	**1,118,805**	1,349,760	1,145,802

إن مقدار ونوع وتقييم الضمان يعتمد على التوجيهات المحددة في إطار عمل إدارة المخاطر. تتضمن الأنواع الرئيسية للضمانات المقبولة على الضمانات النقدية والعقارية السكنية والتجارية والأوراق المالية.

إيضاحات حول القوائم المالية
في 31 ديسمبر 2013

20 إدارة المخاطر (تتمة)

20.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

ب) نوع الإئتمان حسب فئة الموجودات المالية

يقدم الجدول التالي تحليل للموجودات المالية المعرضة لمخاطر الإئتمان ودرجات التصنيفات الخارجية كما في 31 ديسمبر 2013 و 2012. تصنف نوعية الائتمان بناءً على وكالة التصنيف الائتمانية الخارجية – ستاندرد أند بور وفيتش وموديز وتم تصنيفها إلى الفئات المذكورة التالية:

(1) درجة المعيار العالي – تصنيفات وكالة التصنيف الائتمانية الخارجية من A وأعلى.
(2) درجة المعيار الأساسي – تصنيفات وكالة التصنيف الائتمانية الخارجية أقل من A.
(3) تحت المراقبة – حيث تكون إمكانية استرداد القروض مشكوك فيها.
(4) فات موعد استحقاقها ومضمحلة – حيث تكون مبالغ الأصلية للقروض وفوائدها مستحقة لأكثر 90 يوماً.

	لم يحن موعد إستحقاقها وغير مضمحلة				
	درجة المعيار العالي ألف دولار أمريكي	درجة المعيار الأساسي ألف دولار أمريكي	فات موعد إستحقاقها ومضمحلة بشكل فردي (متضمنة الفوائد المعلقة)* ألف دولار أمريكي	مخصص للخسائر والفوائد المعلقة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
كما في 31 ديسمبر 2013					
أرصدة لدى بنوك	131,250	19,091	-	-	150,341
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	422,005	-	-	422,005
إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة	497	11,218	-	-	11,715
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	13,019	124,263	-	-	137,282
قروض وسلف	-	370,315	4,019	(11,336)	362,998
فوائد مستحقة القبض	185	5,731	-	-	5,916
موجودات أخرى	-	928	-	-	928
إجمالي التعرضات الممولة	144,951	953,551	4,019	(11,336)	1,091,185
التزامات محتملة متعلقة بالائتمان	-	170,842	-	-	170,842
إجمالي التعرضات غير الممولة	-	170,842	-	-	170,842
صافي التعرضات الممولة و غير الممولة	144,951	1,124,393	4,019	(11,336)	1,262,027

* بإستثناء قروض بمبلغ وقدره 8,828 ألف دولار أمريكي (2012: 5,078 ألف دولار أمريكي) التي تم إعادة هيكلتها ولذلك تم تصنيفها ضمن "درجة المعيار الأساسي".

إيضاحات حول القوائم المالية
في 31 ديسمبر 2013

20 إدارة المخاطر (تتمة)
20.2 مخاطر الائتمان (تتمة)
ب) نوع الإئتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

	لم يحن موعد إستحقاقها وغير مضمحلة				
	درجة المعيار العالي ألف دولار أمريكي	درجة المعيار الأساسي ألف دولار أمريكي	فات موعد إستحقاقها ومضمحلة بشكل فردي (متضمنة الفوائد المعلقة)* ألف دولار أمريكي	مخصص للخسائر والفوائد المعلقة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
كما في 31 ديسمبر 2012					
أرصدة لدى بنوك	3,634	3,461	-	-	7,095
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	119,297	545,607	-	-	664,904
إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة	11,992	26,898	-	-	38,890
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	-	379,529	6,451	(7,296)	378,684
قروض وسلف	173	7,861	-	-	8,034
فوائد مستحقة القبض	-	263	-	-	263
موجودات أخرى	3,634	3,461	-	-	7,095
إجمالي التعرضات الممولة	135,096	963,619	6,451	(7,296)	1,097,870
التزامات محتملة متعلقة بالائتمان	-	251,890	-	-	251,890
إجمالي التعرضات غير الممولة	-	251,890	-	-	251,890
صافي التعرضات الممولة و غير الممولة	135,096	1,215,509	6,451	(7,296)	1,349,760

لا يوجد لدى البنك أية موجودات مالية فات موعد إستحقاقها ولكنها غير مضمحلة كما في 31 ديسمبر 2013 أو 31 ديسمبر 2012.

ج) تركز الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان
فيما يلي أدناه التوزيع الجغرافي لإجمالي التعرض الائتماني (بعد حسم مخصص الإضمحلال):

في 31 ديسمبر 2013

	البحرين ألف دولار أمريكي	دول مجلس التعاون الأخرى ألف دولار أمريكي	دول الشرق الأوسط الأخرى وإفريقيا ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	باقي دول العالم ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الموجودات						
أرصدة لدى بنوك	2,597	14,030	167	14,706	118,841	150,341
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	166,052	80,000	70,000	75,953	30,000	422,005
إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة	623	-	958	5,892	4,242	11,715
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	29,430	37,928	14,127	51,026	4,771	137,282
قروض وسلف	-	3,914	288,073	52,113	18,898	362,998
فوائد مستحقة القبض	548	526	3,784	810	248	5,916
موجودات أخرى	928	-	-	-	-	928
إجمالي التعرضات الممولة	200,178	136,398	377,109	200,500	177,000	1,091,185
إلتزامات محتملة متعلقة بالائتمان	-	11,536	157,162	110	2,034	170,842
إجمالي التعرضات غير الممولة	-	11,536	157,162	110	2,034	170,842
إجمالي التعرضات الممولة وغير الممولة	200,178	147,934	534,271	200,610	179,034	1,262,027

إيضاحات حول القوائم المالية
في 31 ديسمبر 2013

20 إدارة المخاطر (تتمة)
20.2 مخاطر الائتمان (تتمة)
ج) تركز الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان (تتمة)

في 31 ديسمبر 2012

	البحرين ألف دولار أمريكي	دول مجلس التعاون الأخرى ألف دولار أمريكي	دول الشرق الأوسط الأخرى وإفريقيا ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	باقي دول العالم ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الموجودات						
أرصدة لدى بنوك	615	932	322	3,409	1,817	7,095
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	235,354	174,765	97,200	157,585	-	664,904
استثمارات لغرض غير المتاجرة	18,296	11,993	8,601	-	-	38,890
قروض وسلف	-	3,828	357,152	17,704	-	378,684
فوائد مستحقة القبض	366	201	7,384	83	-	8,034
موجودات أخرى	263	-	-	-	-	263
إجمالي التعرضات الممولة	254,894	191,719	470,659	178,781	1,817	1,097,870
إلتزامات محتملة متعلقة بالائتمان	-	511	250,827	552	-	251,890
إجمالي التعرضات غير الممولة	-	511	250,827	552	-	251,890
إجمالي التعرضات الممولة وغير الممولة	254,894	192,230	721,486	179,333	1,817	1,349,760

فيما يلي أدناه التصنيف القطاعي لإجمالي التعرض الإئتماني:

في 31 ديسمبر 2013

	حكومية ألف دولار أمريكي	بنـوك ومؤسسات مالية ألف دولار أمريكي	أعمال تجارية وأعمال أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الموجودات				
أرصدة لدى بنوك	-	150,341	-	150,341
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	422,005	-	422,005
إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة	1,581	5,395	4,739	11,715
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	54,640	41,936	40,706	137,282
قروض وسلف	61,537	286,170	15,291	362,998
فوائد مستحقة القبض	2,102	3,111	703	5,916
موجودات أخرى	-	7	921	928
إجمالي التعرضات الممولة	119,860	908,965	62,360	1,091,185
إلتزامات محتملة متعلقة بالائتمان	1,102	156,911	12,829	170,842
إجمالي التعرضات غير الممولة	1,102	156,911	12,829	170,842
إجمالي التعرضات الممولة وغير الممولة	120,962	1,065,876	75,189	1,262,027

إيضاحات حول القوائم المالية
في 31 ديسمبر 2013

20 إدارة المخاطر (تتمة)
20.2 مخاطر الائتمان (تتمة)
ج) تركز الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان (تتمة)

في 31 ديسمبر 2012

	حكومية ألف دولار أمريكي	بنـوك ومؤسسات مالية ألف دولار أمريكي	أعمال تجارية وأعمال أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الموجودات				
أرصدة لدى بنوك	-	7,095	-	7,095
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	664,904	-	664,904
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	23,897	9,986	5,007	38,890
قروض وسلف	42,085	329,067	7,532	378,684
فوائد مستحقة القبض	1,653	6,375	6	8,034
موجودات أخرى	-	37	226	263
إجمالي التعرضات الممولة	67,635	1,017,464	12,771	1,097,870
إلتزامات محتملة متعلقة بالائتمان	-	248,288	3,602	251,890
إجمالي التعرضات غير الممولة	-	248,288	3,602	251,890
إجمالي التعرضات الممولة وغير الممولة	67,635	1,265,752	16,373	1,349,760

20.3 مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي تنشأ عن التغيرات السلبية في قيمة الأدوات المالية أو محفظة الأدوات المالية نتيجة لتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية والأسهم. تنتج هذه المخاطر من عدم تطابق الموجودات والمطلوبات والتغيرات التي تحدث في منحنى العائد، وأسعار صرف العملات الأجنبية. وبالنظر إلى إستراتيجية البنك للمخاطر المنخفضة، فأن إجمالي مستويات مخاطر السوق تعتبر منخفضة جداً.

20.3.1 مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمال التغيرات في أسعار الفائدة التي تؤثر على قيمة الأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات التي يحين موعد استحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة. يقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مطابقة عملية إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال عدة أساليب. حساسية أسعار الفائدة للبنك كما في 31 ديسمبر، هي كالتالي:

تحليل الحساسية - مخاطر سعر الفائدة

	التأثير على قائمة الدخل	
	2013 ألف دولار أمريكي	**2012 ألف دولار أمريكي**
الزيادة/النقص بمقدار 25 نقطة أساسية		
دولار أمريكي	**(-)(+)291**	(-)(+)70
يورو	**(-)(+)5**	(-)(+)193

إيضاحات حول القوائم المالية
في 31 ديسمبر 2013

20 إدارة المخاطر (تتمة)
20.2 مخاطر الائتمان (تتمة)
ج) تركز الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الإئتمان (تتمة)
20.3.2 مخاطر العملة

تنتج مخاطر العملة من التغيرات في أسعار صرف العملات على مدى فترة من الزمن. إن مخاطر عملة البنك محدودة بالموجودات والمطلوبات المعروضة بالجنيه الإسترليني واليورو. يوضح الجدول التالي الحساسية للتغيرات المحتملة الممكنة في أسعار العملات الأجنبية، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، لقائمة الدخل الشامل للبنك:

	التغيير في النسبة	التأثير على صافي الدخل للسنة	
		2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
اليورو	5%(+)(-)	94(+)(-)	8(+)(-)
الجنيه الإسترليني	5%(+)(-)	4(+)(-)	3(+)(-)

بما أن تعرضات العملات الأخرى غير جوهرية وعملات دول مجلس التعاون الخليجي التي يتعرض لها البنك مثبتة بالدولار الأمريكي، فإن أرصدتها لا تمثل مخاطر عملة جوهرية.

20.3.3 مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر بأن القيمة العادلة لأسهم حقوق الملكية تنخفض نتيجة لتغيرات في قيمة أسهم الشركات الفردية. إن التأثير على الربح والحقوق نتيجة لتغيرات في القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها لغرض المتاجرة، نتيجة لتغيرات المحتملة الممكنة في أسعار الأسهم، مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات ثابتة هي كالتالي:

	التغيير في أسعار الأسهم	التأثير على صافي الدخل والحقوق للسنة	
		2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة	10%(+)(-)	291(+)(-)	2(+)(-)

20.4 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة البنك على الوفاء بمتطلبات التمويلية. مخاطر السيولة قد تكون بسبب إختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب مباشرةً في نضوب بعض مصادر التمويل. للحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الإعتبار ومراقبة السيولة على أساس يومي. ويتضمن هذا إجراء تقييم للتدفقات النقدية المتوقعة ومدى توافر ضمانات عالية الجودة التي يمكن إستخدامها لتأمين تمويل إضافي إذا لزم الأمر.

إيضاحات حول القوائم المالية
في 31 ديسمبر 2013

20 إدارة المخاطر (تتمة)

20.4 مخاطر السيولة (تتمة)

يعكس الجدول أدناه بيان استحقاق موجودات ومطلوبات البنك كما في 31 ديسمبر 2013 حسب أفضل تقديرات الإدارة لاستحقاقات الموجودات والمطلوبات التي تم تحديدها على أساس الفترة التعاقدية المتبقية في تاريخ الميزانية.

في 31 ديسمبر 2013

	لغاية سنة واحدة						
	لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	من شهر واحد إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	من 3 أشهر إلى 12 شهر ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	أكثر من سنة واحدة ألف دولار أمريكي	إستحقاق غير محدد ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى بنوك	150,345	-	-	150,345	-	-	150,345
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	159,595	262,410	-	422,005	-	-	422,005
إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة	14,626	-	-	14,626	-	-	14,626
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	-	2,220	4,315	6,535	130,747	-	137,282
قروض وسلف	37,209	29,218	194,547	260,974	102,024	-	362,998
عقارات ومعدات وبرمجيات	-	-	-	-	-	13,366	13,366
فوائد مستحقة القبض	2,359	1,582	1,975	5,916	-	-	5,916
موجودات أخرى	2	311	28	341	883	-	1,224
مجموع الموجودات	364,136	295,741	200,865	860,742	233,654	13,366	1,107,762
المطلوبات							
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية اخرى	257,736	243,450	-	501,186	-	-	501,186
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	137,368	36,315	87,465	261,148	7,125	-	268,273
مبالغ مستحقة لعملاء	7,714	-	-	7,714	-	-	7,714
فوائد مستحقة الدفع	67	138	-	205	-	-	205
مطلوبات أخرى	593	142	11,439	12,174	1,678	431	14,283
مجموع المطلوبات	403,478	280,045	98,904	782,427	8,803	431	791,661
صافي فجوة السيولة	(39,342)	15,696	101,961	78,315	224,851	12,935	316,101
فجوة السيولة المتراكمة	(39,342)	(23,646)	78,315	-	303,166	316,101	-

إيضاحات حول القوائم المالية
في 31 ديسمبر 2013

20 إدارة المخاطر (تتمة)
20.4 مخاطر السيولة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2012

	لغاية سنة واحدة					
	لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	من شهر واحد إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	من 3 أشهر إلى 12 شهر ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	أكثر من سنة واحدة ألف دولار أمريكي	إستحقاق غير محدد ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى بنوك	7,102	-	-	7,102	-	-	7,102
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	473,572	181,332	10,000	664,904	-	-	664,904
إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة	-	-	-	-	-	24	24
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	-	-	-	-	38,890	-	38,890
قروض وسلف	42,725	62,874	226,736	332,335	46,349	-	378,684
عقارات ومعدات وبرمجيات	-	-	-	-	-	13,966	13,966
فوائد مستحقة القبض	2,939	1,147	3,948	8,034	-	-	8,034
موجودات أخرى	6	88	197	291	204	-	495
مجموع الموجودات	526,344	245,441	240,881	1,012,666	85,443	13,990	1,112,099
المطلوبات							
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	305,546	81,471	132,000	519,017	-	-	519,017
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	75,643	157,593	33,827	267,063	-	-	267,063
مبالغ مستحقة لعملاء	21,083	-	-	21,083	-	-	21,083
فوائد مستحقة الدفع	109	18	42	169	-	-	169
مطلوبات أخرى	147	-	3,725	3,872	42	254	4,168
مجموع المطلوبات	402,528	239,082	169,594	811,204	42	254	811,500
صافي فجوة السيولة	123,816	6,359	71,287	201,462	85,401	13,736	300,599
فجوة السيولة المتراكمة	123,816	130,175	201,462	-	286,863	300,599	-

إيضاحات حول القوائم المالية
في 31 ديسمبر 2013

20 إدارة المخاطر (تتمة)
20.4 مخاطر السيولة (تتمة)
فيما يلي بيان إستحقاق المطلوبات المالية والالتزامات المحتملة كما في 31 ديسمبر 2013 على أساس الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة:

في 31 ديسمبر 2013

	لغاية سنة واحدة					
	لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	من شهر واحد إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	من 3 أشهر إلى 12 شهر ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	أكثر من سنة واحدة ألف دولار أمريكي	إستحقاق غير محدد ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
المطلوبات							
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	257,775	243,568	-	501,343	-	-	501,343
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	137,389	36,331	87,544	261,264	7,138	-	268,401
مبالغ مستحقة لعملاء	7,715	-	-	7,715	-	-	7,715
فوائد مستحقة الدفع	67	138	-	205	-	-	205
مطلوبات أخرى	593	142	11,439	12,174	1,678	431	14,283
مجموع المطلوبات غير المخصومة	403,539	280,179	98,983	782,701	8,816	431	791,948
المشتقات المالية:							
عقود صرف أجنبي آجلة	2,521	-	-	2,521	-	-	2,521
ارتباطات والتزامات محتملة							
اعتمادات مستندية	32,487	36,317	87,464	156,268	7,125	-	163,393
خطابات ضمان	-	1,355	4,973	6,328	19	-	6,347
ارتباطات قروض غير مسحوبة	1,102	-	-	1,102	-	-	1,102
	33,589	37,672	92,437	163,698	7,144	-	170,842

في 31 ديسمبر 2012

	لغاية سنة واحدة					
	لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	من شهر واحد إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	من 3 أشهر إلى 12 شهر ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	أكثر من سنة واحدة ألف دولار أمريكي	إستحقاق غير محدد ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
المطلوبات							
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	305,633	81,540	132,449	519,622	-	-	519,622
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	75,664	157,727	33,942	267,333	-	-	267,333
مبالغ مستحقة لعملاء	21,089	-	-	21,089	-	-	21,089
مطلوبات أخرى	256	18	3,767	4,041	42	254	4,337
مجموع المطلوبات غير المخصومة	402,642	239,285	170,158	812,085	42	254	812,381
المشتقات المالية:							
عقود صرف أجنبي آجلة	22,110	-	-	22,110	-	-	22,110
ارتباطات والتزامات محتملة							
اعتمادات مستندية	19,278	90,650	138,341	248,269	1,776	-	250,045
خطابات ضمان	45	416	364	825	1,020	-	1,845
	19,323	91,066	138,705	249,094	2,796	-	251,890

إيضاحات حول القوائم المالية
في 31 ديسمبر 2013

20 إدارة المخاطر (تتمة)

20.5 القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هو السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع الموجود أو تحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب؛ أو
- في السوق الأكثر فائدة للموجود أو المطلوب في حال غياب السوق الرئيسي.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة
يستخدم البنك التسلسل الهرمي التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بتقنية التقييم.

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مداخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مداخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة – الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة
يوضح الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية للبنك المقاسة بالقيمة العادلة:

في 31 ديسمبر 2013

	المستوى 1 ألف دولار أمريكي	المستوى 2 ألف دولار أمريكي	المستوى 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة	**14,626**	**-**	**-**	**14,626**
إستثمارات متاحة للبيع	**15,283**	**-**	**-**	**15,283**
أدوات مالية مشتقة	**-**	**7**	**-**	**7**
	29,909	**7**	**-**	**29,916**

في 31 ديسمبر 2012

	المستوى 1 ألف دولار أمريكي	المستوى 2 ألف دولار أمريكي	المستوى 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة	24	-	-	24
إستثمارات متاحة للبيع	-	-	-	-
أدوات مالية مشتقة	-	-	-	-
	24	-	-	24

لم يتم تحويل أي من الموجودات المالية من أو إلى المستوى ا خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013.

إيضاحات حول القوائم المالية
في 31 ديسمبر 2013

20 إدارة المخاطر (تتمة)

20.5 القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة – الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة

يوضح الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية للبنك غير المقاسة بالقيمة العادلة:

في 31 ديسمبر 2013

	المستوى 1 ألف دولار أمريكي	المستوى 2 ألف دولار أمريكي	المستوى 3 ألف دولار أمريكي	القيمة العادلة ألف دولار أمريكي	مجموع القيمة المدرجة ألف دولار أمريكي
إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق	106,012	-	9,630	115,642	121,999
قروض وسلف	46,687	-	316,750	363,437	362,998
	152,699	-	326,380	479,079	484,997

في 31 ديسمبر 2012

	المستوى 1 ألف دولار أمريكي	المستوى 2 ألف دولار أمريكي	المستوى 3 ألف دولار أمريكي	القيمة العادلة ألف دولار أمريكي	مجموع القيمة المدرجة ألف دولار أمريكي
إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق	33,626	-	6,630	40,256	38,890
قروض وسلف	52,317	-	336,223	388,540	378,684
	85,943	-	342,853	428,796	417,574

يتم تحديد القيم العادلة للإستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق بناءً على أسعار المسعرة في الأسواق النشطة.

يتم تحديد القيم العادلة للقروض والسلف المدرجة ضمن المستوى ا بناءً على أسعار المسعرة في الأسواق النشطة. يتم تحديد القيم العادلة للقروض والسلف المدرجة ضمن المستوى 3 بإستخدام التدفقات النقدية المخصومة.

إن الأرصدة لدى البنوك وودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى وودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى ومبالغ مستحقة لعملاء هي عادة ذات طبيعة قصيرة الأجل. قيمت الإدارة بأن القيم العادلة لهذه تقارب قيمها المدرجة كما في 31 ديسمبر 2013.

21 أدوات مالية مشتقة

يدخل البنك ضمن أعماله الاعتيادية في معاملات متنوعة تستخدم فيها الأدوات المالية المشتقة. الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على تغيرات الأسعار في واحدة أو أكثر من الأدوات المالية أو السعر المؤشر أو المؤشر الأساسي.

تتضمن هذه عقود صرف أجنبي آجلة التي ينشأ عنها حقوق وإلتزامات، لديها تأثير على التحويل بين أطراف في أداة أو أكثر من أدوات المخاطر المالية التي ينطوي عليها وجود الأداة المالية الرئيسية. في البداية، تعطي الأدوات المالية المشتقة طرف واحد الحق التعاقدي لاستبدال الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مع طرف آخر بموجب شروط من المحتمل أن تكون إيجابية، أو التزام تعاقدي لاستبدال الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مع طرف آخر بموجب شروط من المحتمل أن تكون سلبية. ومع ذلك، فهي عامةً لا تؤدي إلى تحويل الأداة المالية الرئيسية المعنية عند بداية العقد، وليس من الضروري أن يتم التحويل عند إستحقاق العقد. بعض الأدوات تشمل كل من الحقوق وإلتزامات لعمل الإستبدال. لأن تحديد شروط الإستبدال يتم عند بدء الأدوات المالية المشتقة، كلما تغيرت الأسعار السائدة في الأسواق المالية قد تصبح تلك الشروط ايجابية أو سلبية.

إيضاحات حول القوائم المالية
في 31 ديسمبر 2013

21 أدوات مالية مشتقة (تتمة)

يوضح الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة، بالإضافة إلى بيان بقيمها الاعتبارية. يتم تسوية هذه العقود على أساس الصافي. بناءً على تغيرات العملة، يمكن أن تؤدي هذه العقود إما إلى صافي موجود أو صافي مطلوب. يبين الجدول التالي العقود الهامة القائمة كما في 31 ديسمبر

	2013		2012	
	القيمة الإعتبارية ألف دولار أمريكي	**المكسب/(الخسارة) ألف دولار أمريكي**	القيمة الإعتبارية ألف دولار أمريكي	المكسب/(الخسارة) ألف دولار أمريكي
عقود صرف آجلة	**2,521**	**7**	22,110	(4)

22 معاملات مع أطراف ذات علاقة

يمثل أطراف ذات العلاقة الشركات الزميلة والمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للبنك وشركات تخضع لسيطرة أو سيطرة مشتركة أو المتأثرة بشكل جوهري من قبل هذه الأطراف. يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة البنك.

فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المتضمنة في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي:

	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
قائمة الدخل الشامل		
دخل الفوائد	**278**	447
مصروفات الفوائد	**921**	703
دخل الرسوم والعمولات	**615**	1,172
قائمة المركز المالي		
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى بنوك	**10,772**	2,055
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**77,500**	100,700
قروض وسلف	**7,874**	-
فوائد مستحقة القبض	**119**	50
موجودات أخرى	**38**	41
المطلوبات		
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**243,935**	249,673
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**15,536**	15,144
فوائد مستحقة الدفع	**128**	99
مطلوبات أخرى	**3,014**	164
موجودات مدارة (ايضاح 23)	**26,517**	-
مطلوبات محتملة – خطابات الاعتماد (مضمونة بالكامل بالودائع المحصلة)	**21,542**	13,625

تعويضات مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين:

	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
مكافآت قصيرة الأجل*	**3,469**	2,413
مكافأة نهاية الخدمة	**132**	134
مجموع التعويضات	**3,601**	2,547

*تتضمن على إستحقاق أتعاب لحضور الاجتماعات والمكافآت البالغة 680 ألف دولار أمريكي (2012: 436 ألف دولار أمريكي) وتعويضات السفر والإقامة ومصروفات أخرى مدفوعة لمجلس الإدارة والبالغة 197 ألف دولار أمريكي (2012: 141 ألف دولار أمريكي). يخضع الإستحقاق لموافقة مساهمي البنك في إجتماع الجمعية العمومية السنوي المقبل.

إيضاحات حول القوائم المالية
في 31 ديسمبر 2013

23 محافظ مدارة
يقوم البنك بتقديم خدمات التمويل التجارية لبعض عملائه نيابةً عن شركته الأم، والذي يتضمن عمل قيام البنك بالعمل بصفة أمين على الموجودات نيابةً عن الشركة الأم بصفة أمانة. لا يتم تضمين الموجودات المحتفظ بها بصفة أمانة في هذه القوائم المالية. في 31 ديسمبر 2013، لدى البنك موجودات محتفظ بها بصفة أمانة قدرها 26,517 دولار أمريكي (2012: لا شيء).

24 كفاية رأس المال
إن الهدف الرئيسي لإدارة رأسمال البنك هو التأكد بأن البنك يلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن البنك يحتفظ بدرجات ائتمانية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعماله وزيادة الحد الأقصى للقيمة عند المساهمين.

من أجل المحافظة على أو تعديل هيكلة رأس المال، يمكن للبنك تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال للمساهمين أو إصدار سندات رأسمالية.

يتم احتساب نسبة مخاطر الموجودات للبنك وفقاً لإرشادات كفاية رأس المال، بموجب إتفاقية بازل II المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي كما يلي:

	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
قاعدة رأس المال:		
رأس المال فئة 1	**311,206**	300,599
رأس المال فئة 2	**805**	-
مجموع قاعدة رأس المال (أ)	**312,011**	300,599
الموجودات المرجحة للمخاطر (ب)	**712,166**	599,925
نسبة كفاية رأس المال (أ/ب *100)	**43.81%**	50.11%
الحد الأدنى المطلوب	**12.00%**	12.00%

دليل الاتصال

المكتب الرئيسي

بنك اليوباف العربي الدولي ش. م. ب (مقفلة)
برج اليوباف، ضاحية السيف
ص.ب: 11529، مملكة البحرين

تليفون: 17517722 973 +
فاكس: 17540094 973 +

اسم الموظف	الوظيفة	الخط المباشر
الإدارة التنفيذية		
حسن خليفة أبو الحسن	الرئيس التنفيذي	17-517750
محمد سعيد فطيره	النائب الأول للرئيس التنفيذي	17-517754
محمود عبدالله عزوز	نائب الرئيس التنفيذي	17-517757
الموارد البشرية والشئون الإدارية		
سعيد البناء	رئيس الموارد البشرية والشئون الإدارية	17-517728
تطوير الأعمال		
عبدالرحمن خلفان	رئيس تطوير الأعمال	17-517721
الخزينة والاستثمارات		
علي عبدالله	رئيس الخزينة والاستثمارات	17-517861
تقنية المعلومات		
طلال علي المشوط	رئيس تقنية المعلومات	17-517753
العمليات		
فاطمة محمد بوعلي	رئيس العمليات	17-517720
الرقابة المالية		
ك. آر .أوشا	رئيس الرقابة المالية	17-517734
المخاطر والامتثال		
محمد عبدالحميد عبدالقادر	رئيس المخاطر والامتثال	17-517726
تمويل التجارة		
حسن عبدالحمن الصفار	رئيس تمويل التجارة	17-517752
التدقيق الداخلي		
عباس عبداللة الشماع	رئيس التدقيق الداخلي	17-517758